فعالية قرار BPJPH ٧٧/٢٠٢٣ في ذبح المجترة والدواجن من منظور سورجونوا سوكانتوا و مصلحة مرسلة (دراسة مسالخ المجترات والدواجن في مدينة باتو)

بحث الرسالة

إسم الطالبة: النساء العزيزي

رقم السجل للطالبة :٢١٠٢٠٢١١٠١٣٧

قسم القنون الاقتصاد الشرعي

كلية الشريعة

جامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج

٢٠٢٥

صفحة العنوان

فعالية قرار BPJPH ٧٧/٢٠٢٣ في ذبح المجترة والدواجن من منظور سورجونوا سوكانتوا و مصلحة مرسلة (دراسة مسالخ المجترات والدواجن في مدينة باتو)

بحث الرسالة

إسم الطالبة: النساء العزيزي

رقم السجل للطالبة :٢١٠٢٠٢١١٠١٣٧

قسم القنون الاقتصاد الشرعي

كلية الشريعة

جامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج

٢٠٢٥

إقرار الطالبة الباحثة

و الله أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالآتي:الاسم الكامل :

رقم السجل للطلبة : ٢١٠٢٠٢١١٠١٣٧

القسم : قنون الاقتصاد الشرعي

أقرر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعية الأولى في شعبة الحكم الاقتصادي الشرعي ,كلية الشريعة بجامعة موالنا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج تحت عنوان:

فعالية قرار BPJPH ٧٧/٢٠٢٣ في ذبح المجترة والدواجن من منظور سورجونوا سوكانتوا و مصلحة مرسلة (دراسة مسالخ المجترات والدواجن في مدينة باتو).

حضرتها وكتبتها بنفسي وما زورتها من إبداع غيري أو تأليف الآخر. وإذا ادعى أحد مستقبال أنها من تأليفه وتبين أنها فعال ليست من بحثي فأنا أتحمل المسؤولية على ذلك، ولن تكون المسؤولية على المشرف أو على كلية الشريعة بجامعة موالنا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. هذا، وحررت هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

مالانج، ١٤ أبريل ٢٠٢٥

توقيع صاحبة الإقرار

النساء العزيزي

٢١٠٢٠٢١١٠١٣٧

iv

صفحة الموافقة

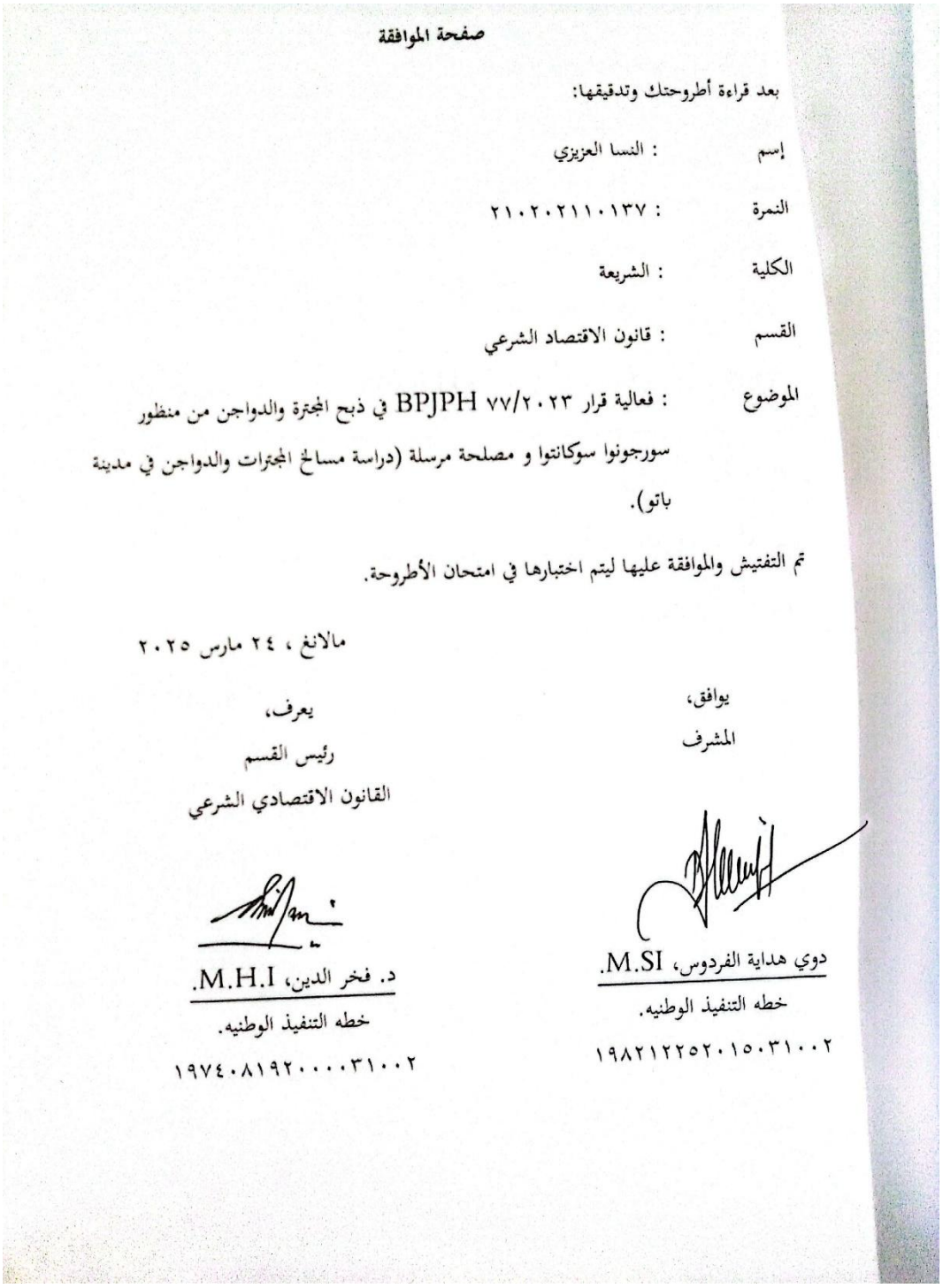

صفحة الموافقة

بعد قراءة أطروحتك وتدقيقها:

إسم : النسا العزيزي

النمرة : ٢١٠٢٠٢١١٠١٣٧

الكلية : الشريعة

القسم : قانون الاقتصاد الشرعي

الموضوع : فعالية قرار BPJPH ٧٧/٢٠٢٣ في ذبح المجترة والدواجن من منظور سورجونوا سوكانتوا و مصلحة مرسلة (دراسة مسالخ المجترات والدواجن في مدينة باتو).

تم التفتيش والموافقة عليها ليتم اختبارها في امتحان الأطروحة.

مالانغ ، ٢٤ مارس ٢٠٢٥

يوافق،
المشرف

دوي هداية الفردوس، M.SI.
خطه التنفيذ الوطنيه.
١٩٨٢١٢٢٥٢٠١٥٠٣١٠٠٢

يعرف،
رئيس القسم
القانون الاقتصادي الشرعي

د. فخر الدين، M.H.I.
خطه التنفيذ الوطنيه.
١٩٧٤٠٨١٩٢٠٠٠٣١٠٠٢

صفحة التصديق

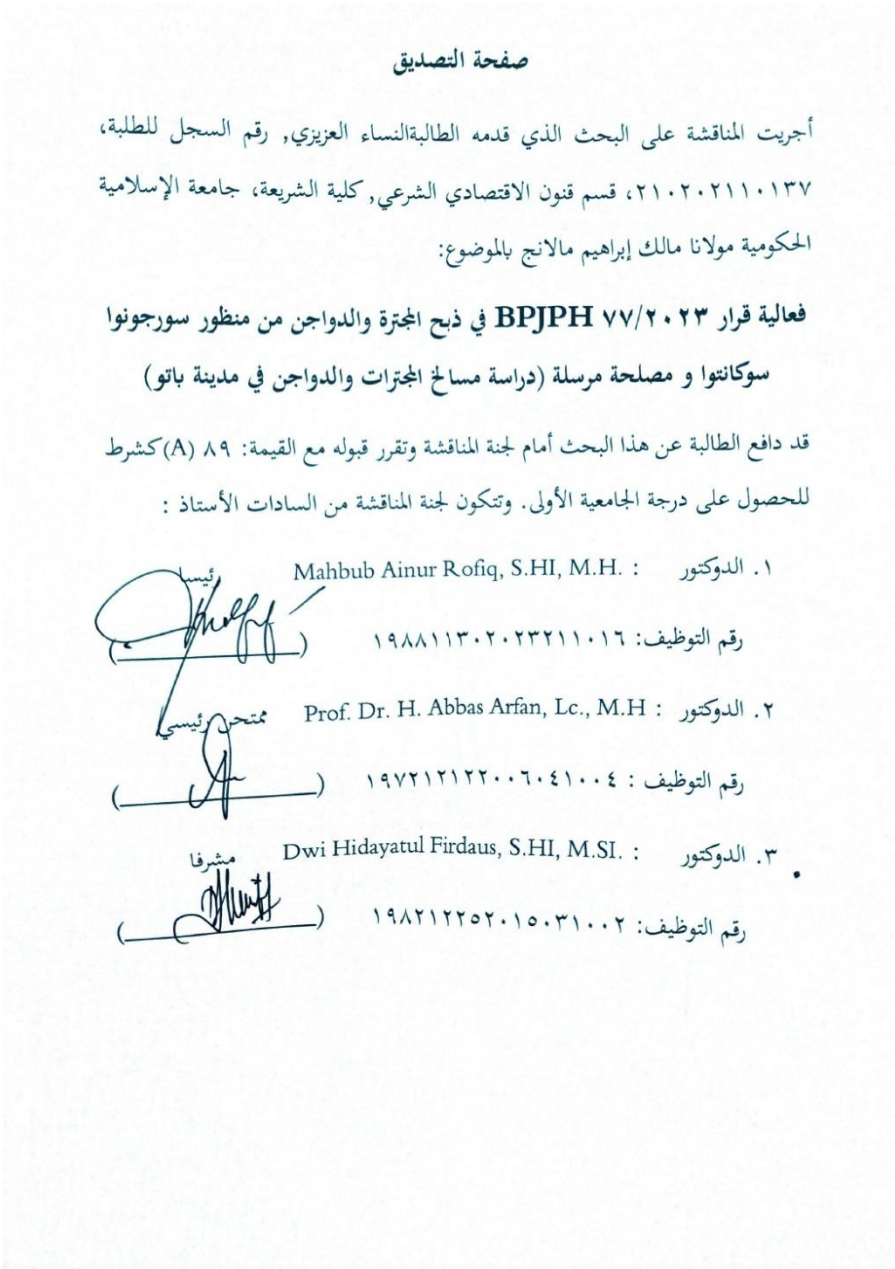

صفحة التصديق

أجريت المناقشة على البحث الذي قدمه الطالبةالنساء العزيزي, رقم السجل للطلبة، ٢١٠٢٠٢١١٠١٣٧، قسم قنون الاقتصادي الشرعي, كلية الشريعة، جامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج بالموضوع:

فعالية قرار BPJPH ٧٧/٢٠٢٣ في ذبح المجترة والدواجن من منظور سورجونوا سوكانتوا و مصلحة مرسلة (دراسة مسالخ المجترات والدواجن في مدينة باتو)

قد دافع الطالبة عن هذا البحث أمام لجنة المناقشة وتقرر قبوله مع القيمة: ٨٩ (A) كشرط للحصول على درجة الجامعية الأولى. وتتكون لجنة المناقشة من السادات الأستاذ :

١. الدوكتور : Mahbub Ainur Rofiq, S.HI, M.H.
رئيسا
رقم التوظيف: ١٩٨٨١١٣٠٢٠٢٣٢١١٠١٦

٢. الدوكتور : Prof. Dr. H. Abbas Arfan, Lc., M.H
ممتحن رئيسي
رقم التوظيف : ١٩٧٢١٢١٢٢٠٠٦٠٤١٠٠٤

٣. الدوكتور : Dwi Hidayatul Firdaus, S.HI, M.SI.
مشرفا
رقم التوظيف: ١٩٨٢١٢٢٥٢٠١٥٠٣١٠٠٢

مالانج، ٥ مايو ٢٠٢٥

عميد كلية الشريعة

الاستاذ، د. سودرمان، M.A., CAHRM

رقم التوظيف :١٩٧٧٠٨٢٢٢٠٠٥٠١١٠٠٣

إثبات الاستشارة

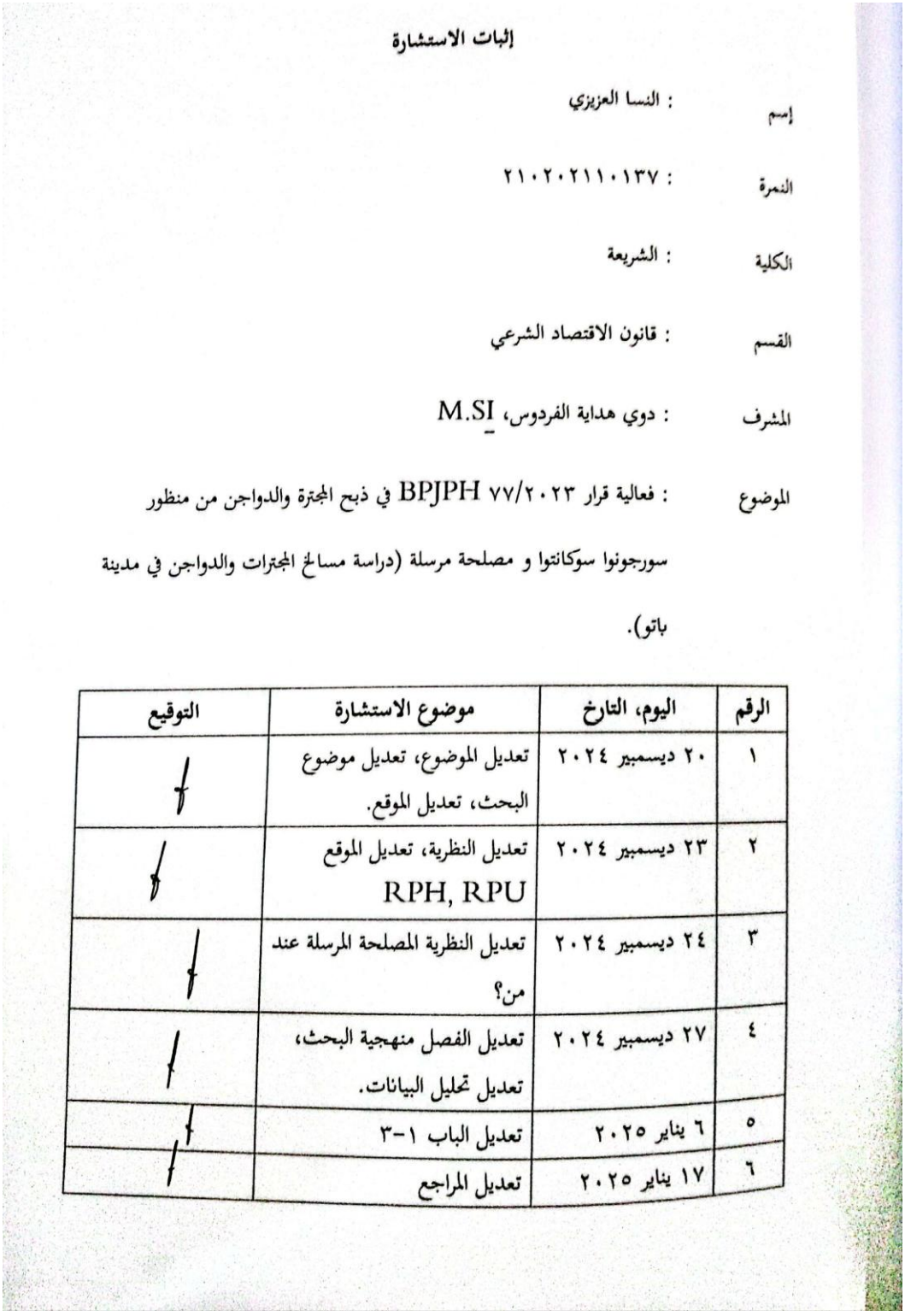

إثبات الاستشارة

إسم : النسا العزيزي

النمرة : ٢١٠٢٠٢١١٠١٣٧

الكلية : الشريعة

القسم : قانون الاقتصاد الشرعي

المشرف : دوي هداية الفردوس، M.SI

الموضوع : فعالية قرار BPJPH ٧٧/٢٠٢٣ في ذبح المجترة والدواجن من منظور سورجونوا سوكانتوا و مصلحة مرسلة (دراسة مسالخ المجترات والدواجن في مدينة باتو).

الرقم	اليوم، التارخ	موضوع الاستشارة	التوقيع
١	٢٠ ديسمبير ٢٠٢٤	تعديل الموضوع، تعديل موضوع البحث، تعديل الموقع.	
٢	٢٣ ديسمبير ٢٠٢٤	تعديل النظرية، تعديل الموقع RPH, RPU	
٣	٢٤ ديسمبير ٢٠٢٤	تعديل النظرية المصلحة المرسلة عند من؟	
٤	٢٧ ديسمبير ٢٠٢٤	تعديل الفصل منهجية البحث، تعديل تحليل البيانات.	
٥	٦ يناير ٢٠٢٥	تعديل الباب ١-٣	
٦	١٧ يناير ٢٠٢٥	تعديل المراجع	

٧	١٤ مارس ٢٠٢٥	تعديل الباب ٤	
٨	١٧ مارس ٢٠٢٥	تعديل البحث، بزيادة الباب الخامس الاستنباط.	
٩	٢١ مارس ٢٠٢٥	الباب الخامس بزيادة التوصيات	
١٠	٢٤ مارس ٢٠٢٥	يوافق على الباب ١-٥	

مالانغ ، ٩ أبريل ٢٠٢٥

يعرف،

رئيس القسم

القانون الاقتصادي الشرعي

د. فخر الدين، M.H.I.

خطه التنفيذ الوطنيه.

١٩٧٤٠٨١٩٢٠٠٠٣١٠٠٢

شعار

"مَنْ جَدَّ وَجَدَ، وَمَنْ زَرَعَ حَصَدَ"

وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبٰٓئِثَ (الأعراف:١٥٧)

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصالة والسالم على أشرف الأنبياء والمسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين. أشهد أن لا آله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله. أما بعد أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الذين كان لهم فضل في خروج هذا البحث إلى حيز الوجود ولم يبخل أحدهم بشئ طلبت، ولم يكن يحدوهم إال العمل الجاد المخلص. ومنهم:

١. سماحة األستاذ، Prof. Dr. H.M. Zainuddin, MA مدير جامعة موالنا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

٢. سماحة األستاذة، Prof. Dr. Sudirman, MA عميد كلية الشريعة بجامعة موالنا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

٣. سماحة الدكتور، Prof. Dr. Fakhruddin, M.H.I رئيس شعبة كلية الشريعة بجامعة موالنا مالك إبراهم الإسلامية الحكومية مالانج.

٤. سماحة الدكتور، Dwi Hidayatul Firdaus, M.SI المشرف الذي أفاد الباحث علميا وعمليا ووجه خطواته فى كل مراحل إعداد هذا البحث منذ بداية فكرة البحث حتى اإلنتهاء منه.

٥. يتقدم الباحث بكل الشكر والتقدير إلى الأساتذ المعلمين في كلية الشريعة بجامعة الإسلامية الحكومية موالنا مالك إبراهيم مالانج.

٦. الشكر علي طاقم الموظفين في كلية الشريعة بجامعة الإسلامية الحكومية موالنا مالك إبراهيم مالانج الذين قدموا أفضل الخدمات.

٧. أشكر والديّ العزيزين، اللذين لم يتوانيا لحظة في الكفاح من أجل أطفالهما، جسدًا وروحًا. شكرًا لأنكما كنتما دائمًا والدًا ووالدةً يسعيان بلا كلل، ويمنحان أبناءكما الدعاء والتشجيع في كل الأحوال. شكرًا لكما على ما قدمتماه من جهد طوال هذه السنوات لتوفرا لنا حياةً ثمينةً لا تُقدّر بثمن. لولا دعاؤكما، لما وصلت إلى ما أنا عليه الآن. شكرًا على كل شيء قدّمتماه. أسأل الله أن يرزقكما الصحة والعافية، وأن يبارك في رزقكما وييسّره دومًا.

٨. شكرًا لنفسي التي ثابرت حتى وصلت إلى هذه المرحلة، رغم كل المصاعب والعقبات. شكرًا لأنكِ صبرتِ، وقويتِ نفسكِ بنفسكِ، لتفخري بمن حولكِ الذين منحوكِ ثقتهم الكاملة. رغم ما واجهتِه من امتحانات في الصداقة، والبيئة التنظيمية، والعلاقات الشخصية، ما زلتِ واقفة. أنا فخورٌ بكِ، شكرًا يا نفسي.

٩. شكرًا لكلّ من حولي ممن كانوا مصدر دعم وتشجيع لي. شكرًا لأصدقائي الأعزاء الذين رافقوني في غربتي، ووقفوا إلى جانبي. شكرًا لاهتمامكم، وتشجيعكم،

ومساعدتكم طوال هذه الرحلة. أسأل الله أن يجمعنا مجددًا في نسخنا الناجحة في المستقبل، ونحن في أبهى حالاتنا.

مع االنتهاء من هذه البعث، ارجع أن العلوم الذين درس أثناء في هذا جامعة توفير الفوائد في حياتنا في الدنيا و آلخرة. كإنسان ال يخلو من أألخطاء ، أعتذر لجميع أألطراف واالنتقادات واالقتراحات لجهود التحسين في المستقبل.

مالانج، ١٤ أبريل ٢٠٢٥

النساء العزيزي

رقم السجل للطلب:

٢١٠٢٠٢١١٠١٣٧

إرشادات الترجمة الحرفية

الترجمة العربية الإندونيسية لكلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم مالانج استنادًا إلى نموذج مكتبة الكونجرس الأمريكية (LC) على النحو التالي:

إندونيسي	عربي	إندونيسي	عربي
t̲	ط	‘	أ
z̲	ظ	b	ب
‘	ع	t	ت
gh	غ	th	ث
f	ف	j	ج
q	ق	h	ح
k	ك	kh	خ
l	ل	d	د
m	م	dh	ذ
n	ن	r	ر
w	و	z	ز

h	ه	s	س
,	ء	sh	ش
y	ي	ṣ	ص
		ḍ	ض

للدلالة على الحركات الطويلة (المدّ)، تُكتب بخط أفقي فوق الحرف، مثل: آ، إِي، أُو (أ، ي، و). وأمّا الحركات المزدوجة في اللغة العربية فتنقُل إلى الحروف اللاتينية بدمج حرفين مثل: "ay" و "aw"، كما في: layyinah و lawwāmah. وأمّا الكلمة التي تنتهي بـ تاء مربوطة وتكون صفة أو مضافًا إليه، فتُنقل إلى اللاتينية بـ "ah"، وأمّا إذا كانت مضافًا، فتُنقل بـ "at".

محتويات البحث

صفحة العنوان ii

إقرار الطالبة الباحثة iii

صفحة الموافقة v

صفحة التصديق vi

إثبات الاستشارة vii

شعار x

شكر وتقدير xi

إرشادات الترجمة الحرفية xiv

محتويات البحث xvi

قائمة البحث xx

خريطة البحث xxi

ملخص البحث xxii

الباب الأول **١**

مقدمة **١**

أ. خلفية البحث ١

ب. بحث المسائل ٦

ت. أهداف البحث..... ٧
ث. فائدة البحث..... ٧
ج. التعريف الإجرائي..... ٩
ح. منهجية كتابة البحث..... ١٨
الباب الثاني..... **٢٠**
مراجعة الأدبيات..... **٢٠**
أ. البحوث السابقة..... ٢٠
ب. الإطار النظري..... ٣٠
الباب الثالث..... **٣٦**
منهجية البحث..... **٣٦**
أ. نوع البحث..... ٣٦
ب. منهج البحث..... ٣٦
ت. طريقة أخذ العيّنة..... ٣٧
ث. موقع البحث..... ٣٨
ج. موضوع وهدف البحث..... ٤١
ح. البيانات ومصادرها..... ٤١
خ. تقنية جمع البيانات..... ٤٢

د. تحليل البيانات..... ٤٣

الباب الرابع..... **٤٦**

مناقشة **٤٦**

أ. تنظيم شهادة الحلال في مدينة باتو ٤٦

ب. الوصف العام لموقع البحث: مجازر الحيوانات والدواجن في مدينة باتو ٤٩

ت. تحليل فعالية قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في كل من مجازر مدينة باتو من منظور سوريونو سوكانتو..... ٥٣

١. مسلخ الحيوانات المجترّة بمدينة باتو..... ٥٣

٢. مسلخ دواجن برابو (Prabu) ٥٧

٣. مسلخ دواجن "غود فود أرمادا جايا" (Good Food Armada Jaya) ٦١

٤. مسلخ دواجن "سومبر أوريب"(Sumber Urip)..... ٦٤

٥. مسلخ دواجن "غولدن أونغّاس"(Golden Unggas) ٦٨

٦. مسلخ دواجن الحاجة نور روحماه..... ٧٢

٧. مسلخ دواجن "عم هرمان"(Om Burhan)..... ٧٥

٨. مسلخ دواجن "ماكمور جايا"(Makmur Jaya)..... ٧٩

٩. مسلخ دواجن "معلم برويلر"(Muallim Broiler) ٨٢

١٠. مسلخ دواجن أرتان ٨٥

١١. مسلخ دواجن رحمة ٨٨

ث. العوامل التي تعيق حصول بعض المسالخ الخاصة بذبح الدواجن في مدينة باتو على شهادة الحلال ٩٣

ج. تحليل قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في ذبح الحيوانات المجترّة والدواجن في مجازر اللحوم والدواجن بمدينة باتو من منظور المصلحة المرسلة ٩٥

الباب الخامس..... **٩٩**

إختتام **٩٩**

أ. الخلاصة ..... **Error! Bookmark not defined.**

ب. التوصيات **١٠١**

المراجع ١٠٣

المرفقات ١٠٧

قائمة البحث

جدول ١,١ أسماء ومواقع المجازر الحاصلة على شهادة الحلال في مدينة باتو (المصدر: فرقة عمل الحلال بمدينة باتو)

جدول ٢,١ أسماء ومواقع مجازر الدواجن التي لم تحصل على شهادة الحلال في مدينة باتو (المصدر: فرقة عمل الحلال بمدينة باتو)

خريطة البحث

الصورة.١: مقابلة فريق عمل الحلال في مدينة باتو

الصورة .٢: مقابلة في مسلخ مدينة باتو

الصورة .٣: مقابلة في مسلخ الدواجن برابو Prabu

الصورة.٤ : مقابلة في مسلخ الدواجنGood Food

الصورة.٥: مقابلة في مسلخ الدواجن Sumber Urip

الصورة.٦: مقابلة في مسلخ الدواجنMuallim Broiler

الصورة.٧: مقابلة في مسلخ الدواجن Makmur Jaya

الصورة.٨: مقابلة في مسلخ الدواجن Om Herman

الصورة.٩: مقابلة في مسلخ الدواجن Hj. Nur Rohmah

الصورة.١٠: مقابلة في مسلخ الدواجن Golden Unggas

الصورة.١١: مقابلة في مسلخ الدواجنArtan

الصورة.١٢: مقابلة في مسلخ الدواجنRahmat

Abstrak

Anisa Al Azizi, NIM 210202110137, 2025, **فعالية قرار BPJPH 77/2023 في ذبح المجترة والدواجن من منظور سورجونوا سوكانتوا و مصلحة مرسلة (دراسة مسالخ المجترات والدواجن في مدينة باتو).** Skripsi Program Studi Hukum Ekonomi Syariah, Fakultas Syariah, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang, Dosen Pembimbing: Dwi Hidayatul Firdaus, M.SI

Keputusan BPJPH No 77 Tahun 2023 merupakan regulasi yang mengatur mengenai kewajiban sertifikasi halal bagi Rumah Potong Hewan dan Unggas, regulasi ini juga memberikan ketentuan teknis rumah potong hewan dan unggas yang sesuai standar halal. kebijakan ini lahir sebagai bentuk tanggung jawab negara untuk menjamin kehalalan produk yang beredar di Masyarakat. Namun dalam praktiknya, masih ditemukan beberapa tantangan dalam menerapkan regulasi ini, khususnya di Kota Batu. Masih ditemukan banyak Rumah Potong Unggas yang belum mendapatkan sertifikasi halal pada usahanya.

Fokus utama dati penelitian ini yakni untuk mengetahui bagaimana efektivitas regulasi ini di Kota Batu perspektif soerjono soekanto dan konsep maslahah mursalah Faktor apa saja yang menghambat dan mendukung penerapan regulasi ini pada Rumah Potong Hewan dan Unggas di Kota Batu.

Penelitian ini bertujuan untuk mengukur kefektivitasan Keputusan BPJPH No 77 Tahun 2023 di Tingkat pelaku usaha pemotongan hewan dan unggas di kota batu. Baik dari kesesuaian penerapan aturan dengan kondisi di lapanga, maupun dari sisi manfaat dan kemaslahatan yang dihasilkannya. Penelitian ini menggunakan metode Empiris dengan pendekatan kualitatif, melalui wawancara terhadap pelaku usaha RPH dan RPU, dan dokumentasi sebagai instrumen pengumpulan data.

Hasil penelitian menunjukkan bahwa secara normatif regulasi ini telah memiliki substansi hukum yang kuat dan berpihak pada kemaslahatan umat. Namun, efektivitas dalam penerapannya masih belum maksimal karena beberapa faktor yakni, rendahnya pemahaman teknis, biaya sertifikasi yang tinggi, keterbatasan akses informasi, dan kurangnya kesadaran beberapa pelaku usaha akan pentingnya sertifikasi halal. Meskipun sebagian pelaku usaha telah tersertifikasi halal, sebagian besar lainnya masih kesulitan memenuhi standar yang ditetapkan. Dari perspektif Maslahah Mursalah, regulasi ini membawa kemanfaatan besar dalam menjaga kehalalan produk dan membangun kepercayaan konsumen, tetapi tetap memerlukan strategi kebijakan yang lebih inklusif agar tidak menimbulkan kemudaratan bagi pelaku usaha kecil. Dengan demikian, regulasi ini dapat dikatakan belum sepenuhnya efektif, namun memiliki potensi besar apabila disertai dengan dukungan dan pendampingan yang memadai dari pemerintah.

Kata Kunci: Efektivitas Hukum Soerjono Soekanto, Sertifikasi Halal.

Abstract

Anisa Al Azizi, Student ID 210202110137, 2025, **فعالية قرار BPJPH 77/2023 في ذبح المجترة والدواجن من منظور سورجونوا سوكانتوا و مصلحة مرسلة (دراسة مسالخ المجترات والدواجن في مدينة باتو)**. Undergraduate Thesis, Sharia Economic Law Study Program, Faculty of Sharia, Maulana Malik Ibrahim State Islamic University of Malang, Supervisor: Dwi Hidayatul Firdaus, M.Si.

The BPJPH Regulation No. 77 of 2023 is a regulation that governs the obligation of halal certification for slaughterhouses of ruminants and poultry. This regulation also provides technical requirements for slaughterhouses to comply with halal standards. The policy was established as a form of state responsibility to ensure the halal integrity of products circulating in society. However, in practice, several challenges remain in implementing this regulation, particularly in Batu City. Many poultry slaughterhouses are still found to be uncertified in terms of halal compliance.

The main focus of this research is to examine the effectiveness of this regulation in Batu City from the perspective of Soerjono Soekanto's theory of legal effectiveness and the Islamic concept of *Maslahah Mursalah*. This research also aims to identify the supporting and hindering factors in the implementation of the regulation in ruminant and poultry slaughterhouses in Batu City.

This study seeks to measure the effectiveness of BPJPH Regulation No. 77 of 2023 at the level of business operators in the animal and poultry slaughtering industry in Batu City, both in terms of the alignment between regulation and real conditions in the field, and the benefits and public welfare it produces. The research uses an empirical method with a qualitative approach, employing interviews with slaughterhouse business operators (RPH and RPU) and documentation as data collection instruments.

The results show that, normatively, this regulation has a strong legal foundation and is aligned with public welfare. However, its practical effectiveness remains suboptimal due to several factors, including limited technical understanding, high certification costs, restricted access to information, and the lack of awareness among some business operators regarding the importance of halal certification. Although some business operators have already obtained halal certification, many others still struggle to meet the required standards. From the perspective of *Maslahah Mursalah*, the regulation offers significant benefits in maintaining halal assurance and building consumer trust. Nevertheless, it still requires a more inclusive policy strategy to avoid causing harm to small-scale business operators. Therefore, while the regulation is not yet fully effective, it holds great potential if accompanied by adequate support and guidance from the government.

Keywords: Effectiveness Soerjono Soekanto, Halal Certification.

ملخص البحث

النساء العزيزي، الرقم الجامعي ٢١٠٢٠٢١١٠١٣٧، سنة ٢٠٢٥، **فعالية قرار BPJPH 77/2023 في ذبح المجترة والدواجن من منظور سورجونوا سوكانتوا و مصلحة مرسلة (دراسة مسالخ المجترات والدواجن في مدينة باتو)** بحث تخرّج في برنامج دراسة قانون الاقتصاد الشرعي، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج، المشرف: دوي هداية الفردوس، M.SI.

يُعَدُّ قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ تنظيمًا يُلزم بضرورة الحصول على شهادة الحلال لمسالخ ذبح الحيوانات والطيور، كما يتضمّن هذا القرار أحكامًا فنية تتعلق بكيفية مطابقة المسالخ لمعايير الحلال. وقد وُلد هذا التشريع من منطلق مسؤولية الدولة في ضمان حلالية المنتجات المتداولة بين أفراد المجتمع. غير أنّه في الواقع، لا تزال هناك تحديات في تطبيق هذا القرار، خاصة في مدينة باتو، حيث تمّ رصد عدد كبير من مسالخ الدواجن التي لم تحصل بعدُ على شهادة الحلال لنشاطها .يركّز هذا البحث على دراسة مدى فعالية هذا القرار في مدينة باتو من منظور سوريونو سوكانتو ومن خلال مفهوم المصلحة المرسلة، كما يسعى إلى الكشف عن العوامل التي تعيق أو تدعم تطبيق هذا التنظيم في مسالخ الحيوانات والطيور بمدينة باتو.

ويهدف هذا البحث إلى قياس فعالية قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ على مستوى أصحاب الأعمال في قطاع ذبح الحيوانات والطيور في مدينة باتو، سواء من حيث مدى ملاءمة تطبيقه للواقع الميداني، أو من حيث المنافع والمصالح المترتبة عليه. وقد استُخدمت في هذا البحث المنهجية التجريبية من خلال المقاربة النوعية، وذلك عبر إجراء مقابلات مع أصحاب مسالخ الحيوانات والطيور، بالإضافة إلى جمع البيانات من الوثائق والمستندات ذات الصلة.

وقد أظهرت نتائج البحث أنّ هذا القرار من الناحية النظرية يمتلك مضمونًا قانونيًا قويًا ويهدف إلى تحقيق مصلحة الأمة. ومع ذلك، فإنّ فعاليته في التطبيق العملي لا تزال غير مكتملة، بسبب عدّة عوامل منها: ضعف الفهم الفني، وارتفاع تكاليف الشهادة، وصعوبة الوصول إلى المعلومات، وانخفاض وعي بعض أصحاب الأعمال بأهمية شهادة الحلال. ورغم أن بعضهم قد حصل بالفعل على الشهادة، فإنّ الغالبية لا تزال تواجه صعوبات في الالتزام بالمعايير المطلوبة. ومن منظور المصلحة المرسلة، فإنّ هذا القرار يحقق منافع عظيمة في ضمان حلالية المنتجات وبناء ثقة المستهلكين، إلا أنه بحاجة إلى استراتيجية تنظيمية أكثر شمولية حتى لا يُشكّل عبئًا على أصحاب المشاريع الصغيرة. وبناءً عليه، يمكن القول إنّ هذا القرار لم يبلغ مستوى الفعالية التامة بعد، ولكنه يحمل إمكانات كبيرة إذا ما اقترن بالدعم والمرافقة الكافيين من قبل الحكومة. **الكلمات الرئيسية:** فعالية سورجونو سوكانتو، شهادة الحلال.

الباب الأول

مقدمة

أ. خلفية البحث

من القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ قانونًا يُنَظِّمُ ضمانَ المنتجات الحلال، وقد تم تعديله بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن خلق فرص العمل. وقد أوجبت المواد المعدلة منه على أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة أن يحصلوا على شهادة الحلال لمنتجاتهم المصنَّعة.[١] ولا يقتصر ذلك على الأطعمة فقط، بل يجب أيضًا أن يكون الذبّاحون ومرافق ذبح المواشي والدواجن حاصلين على شهادة الحلال، وكان من المقرّر أن يبدأ ذلك في أكتوبر ٢٠٢٤، ثم تم تمديده إلى أكتوبر ٢٠٢٦. وقد أُكِّدَ هذا الحكم بصدور قرار الهيئة الوطنية لضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣، كخطوة لتسريع عملية منح الشهادات الحلال لمرافق ذبح المواشي والدواجن.[٢] وقد نُظِّم هذا الأمر بشكلٍ أكثر تفصيلًا في اللائحة الحكومية رقم ٣٩ لسنة ٢٠٢١ بشأن تنظيم مجال ضمان المنتجات الحلال، والتي أكدت على أن كل منتج يدخل أو يُتداول

[1] Bintan Dzumirroh Ariny and Nurhasanah, "Dampak Positif Undang-Undang Nomor 33 Tahun 2014 Tentang Jaminan Produk Halal Dalam Menciptakan Sistem Jaminan Produk Halal Di Indonesia," Syarie: Jurnal Pemikiran Ekonomi Islam3, no. 2 (2020). https://repository.uinjkt.ac.id/dspace/handle/123456789/43949

[2] Andreyan, "Aturan Baru, Mulai Oktober 2024 Juru Sembelih Pun Harus Bersertifikat Halal" 5 Januari 2024, https://radartuban.jawapos.com/daerah/863698077/aturan-baru-mulai-oktober-2024-juru-sembelih-pun-harus-bersertifikat-halal

أو يُباع في إندونيسيا يجب أن يكون حاصلًا على شهادة الحلال. وقد أظهرت دراسة أُجريت من قبل جامعة IPB واللجنة الوطنية للاقتصاد والتمويل الإسلامي (KNEKS)سنة ٢٠٢١ أن ٨٥٪ من مرافق ذبح المواشي والدواجن في إندونيسيا لم تحصل بعد على شهادة الحلال.[٣] وهذا يُعدّ مشكلةً كبيرةً في تنفيذ القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ المتعلق بضمان المنتجات الحلال، ويجب إيجاد حلٍّ لها بشكلٍ عاجل.[٤]

بناءً على بيانات فرقة العمل لضمان الحلال التابعة لوزارة الشؤون الدينية بمدينة باتو، فإنّ المدينة بأكملها تحتوي على مَسلَخٍ واحدٍ للمواشي، وحوالي عشرين مَسلَخًا للدواجن. وأما بخصوص بيانات مسالخ الدواجن، فلا تزال غير واضحة بسبب كثرة المسالخ الصغيرة، كمثال: المسالخ التي تقع في ساحة المنازل. وأما البيانات التي وصلت إلى فرقة العمل لضمان الحلال حتى الآن، فهي تشمل فقط عشرين مَسلَخًا للدواجن. وأما مسلخ المواشي الوحيد، فقد حصل على شهادة الحلال. بينما مسالخ الدواجن في مدينة باتو التي حصلت على شهادة الحلال فهي ثمانية فقط من أصل عشرين مسلخًا موجودًا بالمدينة. وتُظهِر هذه المعلومات أنّ أربعين في المئة من مسالخ الدواجن في مدينة

[3] Moh Khoerun, "Kemenag Susun Pedoman Penyembelihan Halal bagi Rumah Pemotongan Hewan" 19 Januari 2023 https://kemenag.go.id/nasional/kemenag-susun-pedoman-penyembelihan-halal-bagi-rumah-pemotongan-hewan-sd2bjf

[4] Mohammad Farhan and Fajar, "Efektifitas Peraturan Sertifikasi Halal Bagi Pelaku Umkm Jamu Di Bangkalan," *Qawwam : The Leaders Writing* 2, no. 2 (2021): 180–88, https://www.academia.edu/34073629/pengaruh_pencantuman_label_halal_terha. https://ejournal.insud.ac.id/index.php/santri/article/download/1029/743/3856

باتو لم تحصل بعدُ على شهادة الحلال. مما يُثِيرُ التساؤلات حول مدى تقدم تنفيذ هذه اللائحة، التي وُضِعَتْ في الأصل كجهدٍ لتسريع عملية إصدار شهادة الحلال لمسالخ المواشي والدواجن[٥].

في هذا القرار، تم تنظيم كيفية تحديد الموقع، والمرافق، والبنية التحتية، وعملية الذبح سواء قبل الذبح أو بعده، بل وحتى وسائل النقل والتوزيع، كلّ ذلك تم تنظيمه في القرار نفسه. وقد نصّ القرار على أن من شروط الحصول على شهادة الحلال وجود ذابحين اثنين حلال في كل مسلخٍ للمواشي المجترّة والدواجن.[٦] وقد صرّحت فرقة العمل لضمان الحلال بمدينة باتو أن الذبّاحين الراغبين في الحصول على شهادة الحلال يجب عليهم الخضوع لتدريب خاص في كيفية الذبح وفقًا للشريعة الإسلامية. إلا أنّ هذا التدريب ليس مجانيًا، بل يُفرَض على كلّ شخصٍ دفع مبلغ قدره ٢.٥٠٠.٠٠٠ روبية، وهذا المبلغ يُثقل كاهل المسالخ الناشئة، لا سيما في مجال ذبح الدواجن. وبالرغم من وجود دورات تدريبية مجانية تُنَفَّذ من قبل الحكومة، إلا أن هذه المعلومات لا تصل إلى الجميع، وعدد المقاعد المتاحة محدود، مما يسبب خيبة أمل لدى العديد من أصحاب المشاريع. وليس فقط الذبّاحون الحلال، بل إن المرافق والبنية التحتية المطلوبة لتحقيق

[5] Ahmad Didik, Wawancara, (Batu, 26 September 2024)
[6] Bab III Putusan BPJPH Nomor 77 Tahun 2023 Tentang Pedoman Penyelenggaraan Sistem Jaminan Produk Halal Dalam Pemottongan Hewan Ruminansia dan Unggas.

مسالخٍ حاصلة على شهادة الحلال بالنسبة للمواشي المجترّة والدواجن تُعَدُّ عبئًا ثقيلًا أيضًا على أصحاب المشاريع الصغيرة.[٧] مع أنّ المادة ٧٩ من اللائحة الحكومية رقم ٣٩ لسنة ٢٠٢١ قد نصّت على وجوب مراعاة قدرة أصحاب المشاريع، كما أن المادة ١٣٣ قد نصّت على تقديم تسهيلاتٍ لشهادات الحلال لأصحاب المشاريع متناهية الصغر والصغيرة،[٨] إلا أن هذه التسهيلات لا تزال حتى الآن تنطبق فقط على المنتجات الغذائية والمشروبات، دون أن تشمل مجال الذبح.

استنادًا إلى الشرح السابق، فإنّ الكاتبَ يهتم بإجراءِ بحثٍ أعمق حولَ فعاليّة قرار الهيئة الوطنية لضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسألة ذبح المواشي المجترّة والدواجن، وخاصةً في مدينة باتو التي تُعَدُّ مدينةً سياحيّةً، والتي يزورها عددٌ كبيرٌ من السيّاح، ولا تنفصل هذه الزيارات عن مسألة الطعام، إضافةً إلى الحاجة الكبيرة لتوفير اللحوم، سواءً لحم البقر أو الدجاج .يبحثُ الكاتب في مدى فاعلية قرار الهيئة المسؤولة لضمان المنتجات الحلال (BPJPH) رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣، لأن هذا القرار يُعدّ من المنتجات الرسمية الصادرة عن جهةٍ مختصّة، وهي BPJPH، وقد وُضِع وفقًا

[7] Ahmad Didik, *Hasil Wawancara,* 30 September 2024
[8] Sarah, "Efektivitas Undang-Undang Jaminan Produk Halal Terhadap Industri Kecil dan Menengah (IKM) di Kalimantan Selatan", Tesis, (Banjarmasin: UIN Antasari Banjarmasin, 2022), 152.https://idr.uin-antasari.ac.id/20431/

للأحكام العامة المتعلقة بشهادة الحلال، وهي القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤. ويُعدّ هذا القرار مُلزِمًا، لا سيما للجهات المعنيّة به، وهي مجازر ذبح الحيوانات المجترة والدواجن. وبما أن الكاتب يدرس فاعلية هذا القرار، فإنه يمكن القول إنّ قرار BPJPH هذا مُلزِم ويجب الالتزام به من قِبَل أصحاب الأعمال الذين لهم علاقة بذبح الحيوانات ضمن عملية إصدار شهادة الحلال. إلا أنّ الواقع في الميدان، خاصة في مدينة باتو، يُظهر أن هناك العديد من مجازر ذبح الحيوانات المجترة والدواجن التي لم تحصل بعد على شهادة الحلال. لذا من الضروري دراسة الأسباب والعوامل التي أدّت إلى عدم حصول هذه المجازر على الشهادة. وإنّ دراسة قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ تُعدّ أكثر تطبيقًا وملاءمة، لأنه يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالواقع العملي الذي يسعى الكاتب إلى بحثه.

يقوم الكاتب بدراسة هذه المشكلة باستخدام منظور سورجونو سوكانتو والمصلحة المرسلة، لما لهما من صلة وثيقة بالموضوع، حيث يُقَدِّمان منهجًا شاملًا ومنظمًا لتقييم كيفية عمل القانون في المجتمع. وقد بيّن سوكانتو أن فعالية القانون تتأثّر بعدة عوامل مترابطة، وهي: عامل القانون (مضمون القانون)، وعامل القائمين على تنفيذ القانون، وعامل الوسائل والتسهيلات، وعامل المجتمع، وعامل الثقافة. ومن خلال هذا التحليل، لا يتم فقط فهم مستوى فعالية هذا التنظيم، بل يُمكِن أيضًا تحديد العوامل التي تُساهِم

في دعم أو إعاقة تلك الفعالية. وباستخدام منظور سوريونو سوكانتو، تصبح الدراسة أكثر عمقًا، وتُقَدِّم تصورًا أكثر شمولية حول فعالية السياسات أو الأحكام القانونية. كما أن اعتماد منظور المصلحة المرسلة في هذا البحث يُساعِد في تحديد ما إذا كانت هذه السياسة تُحقِّق بالفعل المنافع المرجوة، أو أنها تُسبِّب مشكلات جديدة. ويُتَوَقَّع أن تُساهِم نتائج هذا البحث في تقديم توصيات عملية لتحسين السياسات في المستقبل. ويَنوي الكاتب لاحقًا تدوين هذا البحث في عملٍ علمي على شكل رسالة جامعية بعنوان :**فعالية قرار الهيئة الوطنية لضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في ذبح المجترّة والدواجن من منظور لدى سورجونو سوكانتو والمصلحة المرسلة (دراسة في مسالخ المجترّة والدواجن بمدينة باتو).**

ب.بحث المسائل

بناءً على خلفية البحث المذكورة، صاغ الكاتبُ المشكلة التي تُعَدُّ أساسًا لهذا البحث على النحو التالي:

١. كيف يتم تنفيذ عملية إصدار شهادة الحلال في مدينة باتو؟

٢. ما مدى فعالية قرار الهيئة الوطنية لضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مدينة باتو، فيما يخصّ مسالخ المواشي والدواجن، من منظور سورجونو سوكانتو والمصلحة المرسلة؟

ت.أهداف البحث

تمّ صياغة أهداف هذا البحث لكي لا يخرج الباحث عن المواضيع التي سيتم تناولها في الدراسة. وتتلخّص أهداف هذا البحث فيما يلي:

١. معرفة وتحديد كيفية تنفيذ عملية إصدار شهادة الحلال في مدينة باتو

٢. تحليل فعالية قرار الهيئة الوطنية لضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسألة ذبح المواشي المجترّة والدواجن في مدينة باتو، من منظور سوريونو سوكانتو والمصلحة المرسلة.

ث.فائدة البحث

يُؤمَل أن تُساهِم نتائج هذا البحث في تقديم الفائدة للجميع، وتتلخّص فوائده فيما يلي:

١. الفائدة النظرية

يُتوقَّع أن يُسهِم هذا البحث في إثراء المعرفة، وزيادة المراجع في مجال الدراسات القانونية، لا سيما فيما يتعلّق بفعالية السياسات الخاصة بضمان المنتجات الحلال في صناعة ذبح الحيوانات.

٢. الفائدة العملية

أ) للحكومة

يُرجى أن يُشكِّل هذا البحث توصيةً سياسيةً، وخاصةً للهيئة الوطنية لضمان المنتجات الحلال (BPJPH)، من أجل تعزيز فعالية القرار رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣، ليُصبِح قابلاً للتطبيق بشكلٍ أمثل من قبل أصحاب المشاريع ومسالخ المواشي والدواجن.

ب)لأصحاب المشاريع

تقديم إرشادات وفهم أعمق لأصحاب مشاريع ذبح الحيوانات بشأن أهمية الالتزام بالإرشادات المحددة، إلى جانب رفع مستوى الوعي حول أثر الالتزام على نظام ضمان الحلال.

ت)الفائدة الاجتماعية

يُتوقَّع أن يُسهِم هذا البحث في تعزيز ثقة المجتمع، وتحقيق رفاهية المسلمين من خلال ضمان تداول منتجات حيوانية حلال في الأسواق، وخصوصًا في منطقة

مدينة باتو، وذلك من خلال التأكّد من تطبيق السياسات الحلال بشكل فعّال ونزيه.

ج. التعريف الإجرائي

١. فعالية القانون عند سورجونو سوكانتو

بحسب سورجونو سوكانتو، فإن نظرية فعالية القانون تعني إلى أي مدى يستطيع مجتمعٌ معيّن تحقيق أهدافه. ويمكن القول إن القانون فعّال إذا كان له أثر قانوني إيجابي، أي إذا حقق القانون هدفه في توجيه أو تغيير سلوك الإنسان ليصبح سلوكًا قانونيًا.

وعند الحديث عن فعالية القانون، فإننا نتحدث عن مدى قدرة القانون على تنظيم أو فرض الامتثال له. ويمكن أن يكون القانون فعّالًا عندما تعمل العوامل المؤثّرة فيه بأقصى كفاءة ممكنة.

ويُعتَبَر القانون فعّالًا عندما يتصرّف أفراد المجتمع وفقًا لما هو متوقّع أو مرجوّ، بحيث يُظهِر هذا السلوك فعالية القانون أو الأنظمة القانونية السارية[٩].

[9] Soerjono Soekanto, *Efektivitas Hukum dan pengaturan sanksi*, (Ramadja Karya:Bandung, 1988), 80.

يمكن قياس مدى فعالية أي نظامٍ قانوني من خلال سلوك المجتمع. فالقانون والأنظمة ستكون فعّالة إذا التزم أفراد المجتمع بالسلوك الذي يتوافق مع الأحكام القانونية السارية، وحققوا الأهداف التي وُضِعت من أجلها تلك الأنظمة. فإذا تحقق ذلك، فإن فعالية القانون أو التشريع تكون قد تحققت. أما نظرية فعالية القانون حسب سوريونو سوكانتو، فإن فعالية القانون أو عدم فعاليته تُحدَّد من خلال خمسة عوامل:[١٠]

أ) عامل القانون؛

ب)عامل القائمين على تنفيذ القانون، وهم الأطراف الذين يضعون القانون ويُطبّقونه؛

ت)عامل الوسائل والتسهيلات؛

ث)عامل المجتمع، وهو البيئة التي يُطَبَّق فيها القانون ويُنفَّذ؛

ج) عامل الثقافة.

في النقطة الأولى، وهي عامل القانون، فإنّ قدرة القانون على أداء وظيفته بشكل جيد أو لا، تعتمد على نصّ القانون نفسه. تتوافق نظرية فعالية القانون لدى سوريونو سوكانتو مع النظرية التي طرحها روملي أتماساسيما، حيث يرى أن العوامل التي تُعيق فعالية تنفيذ القانون لا تقتصر على الحالة النفسية للعاملين في تنفيذ القانون فحسب، بل تشمل أيضًا

[10] Soerjono Soekanto, *Faktor-Faktor yang Mempengaruhi Penegakan Hukum*, (Raja Grafindo Persada:Jakarta 2008), 8.

عامل التوعية القانونية التي يقوم بها هؤلاء العاملون، والتي غالبًا ما يتمّ تجاهلها.[١١] وحسب سوريونو سوكانتو، فإنّ معيار الفعالية في العنصر الأول هو:[١٢]

أ) إنّ القوانين القائمة في مجالات الحياة المختلفة منتظمة بشكل كافٍ ومنهجي؛

ب) من حيث النوعية والكمية، فإنّ القوانين التي تنظم مجالات الحياة المختلفة كافية؛

ت) إنّ القوانين القائمة في مجالات الحياة المختلفة متناسقة بدرجة كافية، ولا يوجد تناقض من حيث التسلسل الهرمي أو على المستوى الأفقي؛

ث)إنّ إصدار القوانين المعينة يتمّ وفقًا للشروط القانونية المعمول بها.

في النقطة الثانية، وهي عامل القائمين على تنفيذ القانون، فإنّ فعالية القانون أو عدمها تعتمد على أداء الجهات المختصة بتنفيذ القانون، سواء كانت أجهزة تنفيذ القانون أو المؤسسات ذات الصلة، سواء كان تدخلها مباشرًا أو غير مباشر، وهل أدّت هذه الجهات مهامّها بشكل جيّد أم لا. وقد حصر سوريونو سوكانتو تنفيذ القانون في أولئك الذين يعملون مباشرة في مجال تنفيذ القانون، وهو لا يقتصر فقط على السلطات التنفيذية الرسمية (law enforcement).[١٣]

---

[11] Romli Atmasasmita, *Reformasi Hukum,Hak Asasi Manusia &Penegakan Hukum*, (Mandar Maju;Bandung, 2001), 55.

[12] Soerjono Soekanto, *Penegakan Hukum,* (Bina Cipta:Jakarta, 1983), 80.

[13] Djaenab, "Efektivitas dan Berfungsinya Hukum dalam Masyarakat," Jurnal Pendidikan dan Studi Islam, 2 (Juli, 2018), 150. https://journaluimmakassar.ac.id/index.php/ASH/article/download/191/177

كما أشار سوريونو سوكانتو إلى أن كل منفّذ للقانون له من الناحية الاجتماعية مكانة (status) ودور (role). فالمكانة هي موقع معين داخل البنية الاجتماعية، وقد تكون عالية أو متوسطة أو منخفضة. والمكانة في حقيقتها هي وعاء يحتوي على حقوق وواجبات معيّنة. أما الحقوق والواجبات المرتبطة بتلك المكانة، فهي التي تُشكِّل الدور (role). وبالتالي، فإن الشخص الذي يمتلك مكانة معيّنة يُطلَق عليه عادةً حامل الدور (role occupant).[١٤]

يمكن تحليل الدور المعيَّن إلى عدّة عناصر، وهي كما يلي:

أ) الدور المثالي (الدور النموذجي)؛

ب)الدور الواجب أداؤه (الدور المفترض)؛

ت)الدور كما يراه الشخص نفسه (التصوّر الذاتي للدور)؛

ث)الدور الفعلي الذي يُمارَس فعلاً.

بحسب سوريونو سوكانتو، فإنّ فعالية القانون تُحدَّد من خلال مستوى التزام المجتمع بالقانون، وهذا يشمل أيضًا القائمين على تنفيذ القانون. ولذلك وُجِدَت فرضيّة مفادها أن ارتفاع مستوى الالتزام يُعَدّ مؤشِّرًا على أداء القانون لوظيفته. وتُعتَبر وظيفة القانون دليلًا

[14] Soerjono Soekanto, *Faktor-Faktor yang Mempengaruhi Penegakan Hukum*, 19.

على أنّ القانون قد حقّق هدفه، وهو السعي للحفاظ على المجتمع وحمايته في إطار الحياة الاجتماعية.[١٥]

في النقطة الثالثة، وهي الوسائل والتجهيزات، فإنّ المقصود بالوسائل والتجهيزات هي الأدوات والمرافق المستخدمة كوسائل لتحقيق فعالية القانون. وهناك عدّة عناصر يمكن من خلالها قياس فعالية الوسائل والتجهيزات، وهي كما يلي:

أ) المرافق المتوفرة – هل هي محافظة عليها بشكل جيد؟

ب)المرافق غير المتوفرة – ينبغي توفيرها مع الأخذ بعين الاعتبار وقت توفيرها؛

ت)المرافق الناقصة – يجب استكمالها؛

ث)المرافق المعطّلة أو التالفة – يجب إصلاحها وتفعيل وظائفها؛

ج) المرافق التي تراجعت في الأداء – يجب تحسين وظائفها من جديد.[١٦]

النقطة الرابعة هي عامل المجتمع، فإنّ المجتمع يستطيع أن يؤثّر في تنفيذ القانون، بل يُعَدّ من أحد المعايير التي تُحدِّد مدى فاعلية القانون، سواء أكان فعّالًا أم لا. وذلك لأنّ تطبيق القانون يصدر من المجتمع نفسه، ويهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في البيئة الاجتماعية. ويُعتَبَر المجتمع والبيئة من العوامل الرئيسة التي تؤثّر تأثيرًا كبيرًا على تنفيذ القانون

[15] Sandra Fitriyana, "Efektivitas Peraturan Daerah Nomor 10 Tahun 2011 Tentang Perlindungan Penyandang Disabilitas Untuk Penyediaan Aksesibilitas Fisik di Kota DKI Jakarta", 30.
[16] Budi Pramono, *Sosiologi Hukum*, (Surabaya: Scopindo Media Pustaka, 2020), 133- 134

في إندونيسيا، نظرًا لارتباطها الوثيق بمدى وعي المجتمع بحقوقه وواجباته أمام القانون. فمهما كانت الأنظمة جيدة، ومهما كانت الأجهزة المنفذة فعّالة، إذا كان وعي المجتمع بالقانون ضعيفًا، فإنّ تطبيق القانون سوف يتعطّل أيضًا.[١٧] هناك عدة عناصر يمكن من خلالها قياس فعالية القانون من جهة المجتمع، وهي:

أ) العامل الذي يُؤدّي إلى عدم التزام المجتمع بالقانون رغم أنّ القوانين جيدة جدًا وأنّ رجال القانون ذوي هيبة.

ب)العامل الذي يُؤدّي إلى عدم التزام المجتمع بالقانون رغم أنّ القوانين جيدة.

ت)العامل الذي يُؤدّي إلى عدم التزام المجتمع بالقانون رغم أنّ رجال القانون ذوي هيبة، والقوانين جيدة، والمرافق كافية.

النقطة الخامسة هي عامل الثقافة، فإنّ حقيقة الأمر أنّ عاملي المجتمع والثقافة لا يمكن فصلهما. ومع ذلك، يقول سورجونو سوكانتو إنّ هناك فرقًا بين عامل المجتمع وعامل الثقافة من حيث مناقشة نظام القيم التي تُعدّ جوهر الثقافة الروحية أو غير المادية. وباعتبار القانون نظامًا (أو نظامًا فرعيًا من النظام الاجتماعي)، فإنّه يشمل البنية والمضمون والثقافة. ويجب

[17] Ratna Artha Windari, "Penegakan Hukum Terhadap Perlindungan Anak Di Indonesia (Kajian normatif atas bekerjanya hukum dalam masyarakat)," Media Komunikasi FPIPS, 1 (2011), https://ejournal.undiksha.ac.id/index.php/mkfis/article/view/1174

أن يُجسِّد القانون القيم الأساسية التي يقوم عليها القانون العُرفي لكي يكون القانون ساريًا بفعالية.[١٨]

٢. المصلحة المرسلة

المصلحة المرسلة في الاصطلاح تتكوّن من كلمتين، وهما: المصلحة والمرسلة. فكلمة المصلحة في اللغة تعني: المنفعة، وأمّا كلمة المرسلة فتعني: المطلقة أو غير المقيّدة. وعليه، فإنّ المصلحة المرسلة في الاصطلاح هي: المنفعة التي لم يرد دليل شرعي خاص يدل على اعتبارها أو إلغائها، فهي منفعة مطلقة عن النصوص الخاصة التي تأمر بها أو تنهى عنها.[١٩] المصلحة المرسلة هي مصلحة لا يوجد دليل شرعي يتحدث عنها أو يأمر بفعلها أو تركها. فإذا فُعِلَت، فإنّها تجلب خيرًا عظيمًا أو مصلحةً كبيرة. وتُسمّى أيضًا المصلحة المطلقة، وذلك لعدم وجود دليل ينكر صحتها أو يثبت بطلانها في التطبيق. وإنّ تشريع الأحكام بناءً على المصلحة المرسلة يهدف إلى تحقيق مصالح الناس وجلب المنافع لهم مع دفع المفاسد والضرر عنهم.[٢٠] من أمثلة هذه المصالح: تشريع إنشاء السجون، وسكّ النقود، وجمع القرآن الكريم، وغيرها. وتنقسم المصالح في هذا الشكل إلى ثلاثة أقسام وهي:

[18] Soerjono Soekanto, *Faktor-Faktor yang Mempengaruhi Penegakan Hukum*, 59-60.
[19] Satria Effendi M. Zein, *Ushul Fiqh* (Jakarta: Kencana, 2017), 135.
[20] Firdaus, *Ushul Fiqh Metode Mengkaji dan Memahami Hukum Islam Secara Komprehensif*, (Depok: Raja Grafindo Persada, 2017), 91.

أ) **المصلحة الغريبة**، وهي المصلحة التي لا يوجد لها أيّ دليل شرعي، لا من حيث التفصيل ولا من حيث العموم. وقد عجز علماء أصول الفقه عن تقديم مثال دقيق عليها، بل قال الإمام الشاطبي: إنّ هذا النوع من المصالح لا يُوجد في التطبيق العملي، وإن وُجد في النظرية.

ب)**المصلحة المعتبرة**، وهي المصلحة التي أقرّها الشرع أو النص، فلها أصل في القرآن أو السنّة، ولذلك تُعدّ مصلحةً قطعيةً لا مجال للجدال فيها.

ت) **المصلحة المرسلة**، وهي المصلحة التي لم يرد بشأنها نصّ شرعيّ صريح يؤيّدها، كما لم يرد نصّ يرفضها. وتُعدّ المصلحة المرسلة نتيجةً للاجتهاد من العلماء لحلّ المسائل التي لا يوجد فيها دليل واضح من القرآن أو السنّة.[٢١]

٣. BPJPH

BPJPH هو اختصار لـ "هيئة تنظيم ضمان المنتجات الحلال"، وهي وحدة حديثة النشأة من الدرجة الأولى (Eselon I) تابعة لوزارة الشؤون الدينية في جمهورية إندونيسيا. وفي شهر أكتوبر عام ٢٠١٧، وبناءً على التفويض الصادر في القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ المتعلّق بضمان المنتجات الحلال، تمّ تأسيس BPJPH، وقد صادق عليه رئيس الجمهورية الإندونيسية سوسيلو بامبانغ يودهويونو في ١٧ أكتوبر ٢٠١٧م.

[21] Amir Syarifuddin, *Ushul Fiqh* (Jakarta: Prenada Media Group, 2011), 345

ووفقًا للائحة الرئاسية رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٥ بشأن وزارة الشؤون الدينية، فإنّ BPJPH تُدار من قِبل رئيس للهيئة. كما نُظِّمت مهام BPJPH أيضًا في لائحة وزير الشؤون الدينية رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن تنظيم وهيكلة وزارة الشؤون الدينية. وتُعدّ قرار وزير الشؤون الدينية رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠١٦ بشأن خارطة سير عمل الوزارة من بين اللوائح التي تُنظّم عمل BPJPH أيضًا.[٢٢]

٤. الحيوانات المجترة

الحيوانات المجترة هي الحيوانات التي تجترّ طعامها، وهي من الحيوانات العاشبة (النباتية) التي تأكل النباتات باستخدام نظام هضمي من مرحلتين؛ حيث تقوم أولاً بابتلاع المواد الخام، ثم تُخرج الطعام نصف المهضوم من معدتها وتمضغه مرة أخرى. تُعرف هذه الحيوانات من الناحية الفنية في علم تربية الحيوان وعلم الحيوان باسم (المجترات). وتتميّز هذه الحيوانات بكفاءة عالية في عملية الهضم وامتصاص العناصر الغذائية الموجودة في الطعام، وذلك بمساعدة الكائنات الحية الدقيقة الموجودة في معدتها. تشمل جميع الحيوانات التي تنتمي إلى الرتيبة المجترة على صفة الاجترار، مثل: البقر، والجاموس، والماعز، والخراف، والزرافة، والبيسون، والغزلان، والكنتشيل، والظباء.[٢٣]

[22] BPJPH, https://bpjph.halal.go.id/detail/tentang-bpjph
[23] Wikipedia, https://id.wikipedia.org/wiki/Hewan_pemamah_biak diakses pada 19 September 2024

ح. منهجية كتابة البحث

منهجية كتابة البحث هي الترتيب أو الطريقة التي تُتّبع في إنجاز الكتابة العلمية أو البحث أو الدراسة. وهي تعمل كإطار أساسي يُساعِد الباحث في تنظيم أفكاره ونتائجه، كما تُساعد القارئ على فهم تسلسل المنطق في هذا العمل العلمي. وأما منهجية كتابة هذا البحث، فهي كما يلي:

الباب الأول: المقدمة، ويحتوي على: خلفية البحث، صياغة المشكلة، أهداف البحث، فوائد البحث، والتعريفات الإجرائية.

الباب الثاني: الإطار النظري، ويعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث الحالي، بالإضافة إلى الإطار النظري الذي سيتم استخدامه في هذا البحث، والذي يُقدَّم لتسهيل عملية البحث، ويُستخدم كأداة للتحليل، ويُشكّل الهيكل والأساس المفاهيمي لفهم الظاهرة المدروسة.

الباب الثالث: منهجية البحث، ويتناول شرحًا عن نوع البحث المستخدم، طريقة أخذ العيّنة، موقع البحث، موضوع وهدف البحث، البيانات ومصادرها، تقنيات جمع البيانات، وتحليل البيانات.

الباب الرابع: المناقشة، ويحتوي على عرض نتائج الملاحظات الميدانية التي قام بها الباحث، والتي تم تحليلها باستخدام نظرية فعالية القانون لسوريونو سوكانتو ومفهوم المصلحة المرسلة.

الباب الخامس: الخاتمة، ويحتوي على الاستنتاجات التي توصّل إليها الباحث من خلال المناقشة، وكذلك التوصيات التي يمكن أن تكون مدخلًا مهمًا للجهات المعنية

الباب الثاني

مراجعة الأدبيات

أ. البحوث السابقة

أُجريَ البحث الأول من قِبَل محمد رمضان كامل ومحمد كريم، بعنوان: "أهمية تطبيق شهادة الحلال في المسالخ في منطقة ماندينغ بمحافظة سومينب". تناول هذا البحث أهمية وجود شهادة الحلال في المسالخ، وهي الأماكن التي يتم فيها ذبح الحيوانات وتحويلها إلى لحم يُستهلك. وعليه، فإن هذه العملية تشمل عدة مراحل مثل الذبح، التقطيع، الفصل، ومعالجة اللحم حتى يصبح صالحًا للاستهلاك وفقًا لمعايير سلامة الغذاء. وفي هذا السياق، تُعدّ شهادة الحلال ضرورية جدًا، لأنها تُعدّ مرجعًا للتأكد من أن جميع مراحل إنتاج اللحم متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. أما أوجه التشابه مع البحث الحالي فهي تتجلى في أهمية وجود شهادة الحلال في المسالخ، والتي تسهم في رفاهية المجتمع، وخصوصًا المجتمع المسلم، حيث تُقلل من نسبة الشك في شراء اللحوم كحاجة أساسية. أما الاختلاف، فيكمن في أن هذا البحث الحالي سيتناول بشكل أعمق مدى فاعلية قرار هيئة ضمان

المنتجات الحلال (BPJPH) الذي صدر لتسريع إصدار شهادة الحلال في مسالخ الحيوانات المجترة والدواجن.[٢٤]

البحث الثاني أجرته غيتا بوتري ونورما فطرية في دراستهما بعنوان: "تطبيق فتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ حول معيار الذبح الحلال في ذبح الدجاج في مسالخ الدجاج (RPA) في محافظة ترينغالَك". في هذا البحث، ركز الباحثان على كيفية تطبيق فتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ فيما يتعلق بذبح الدجاج بطريقة حلال في مسالخ الدجاج، وخاصة في محافظة ترينغالَك. أما أوجه التشابه مع البحث الحالي، فهي تتعلق بأهمية شهادة الحلال في ذبح الدجاج. وأما أوجه الاختلاف، فتتجلى في أن بحث غيتا بوتري ونورما فطرية يركز أكثر على تطبيق فتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ فيما يتعلق بمعايير الذبح الحلال في مسلخ الدجاج بمحافظة ترينغالَك، في حين أن البحث الذي يجريه الباحث الحالي يركّز على فاعلية قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) في ذبح الحيوانات المجترة والدواجن.[٢٥]

---

[24] Moh Karim, "Urgensi Penerapan Sertifikasi Halal Pada Rumah Potong Hewan di Kecamatan Manding Kabupaten Sumenep.," *Jurnal Ekonomi Manajemen* Volume 27 (2023): 90–95. https://www.ejournal.insud.ac.id/index.php/keris/article/download/894/716

[25] Gita Putri Rachmadin and Norma Fitria, "Implementasi Fatwa MUI Nomor 12 Tahun 2009 Tentang Standar Penyembelihan Halal Terhadap Pemotongan Ayam Di Rumah Potong Ayam (RPA) Kabupaten Trenggalek," *JIS: Journal Islamic Studies* 3, no. 1 (2024): 6–14. https://yptb.org/index.php/jis/article/view/909

البحث الثالث من قِبل بوتري إندرياني بعنوان: "فعالية عملية تحديد العلامة الحلال استنادًا إلى القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن ضمان المنتجات الحلال، والقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن خلق فرص العمل." يركّز هذا البحث على ما إذا كانت عملية تحديد العلامة الحلال وفقًا لهذين القانونين فعّالة أم لا. وجه الشبه بين هذا البحث والبحث الذي سيجريه الباحث الحالي هو التركيز على فعالية التشريعات. أما وجه الاختلاف، فهو يكمن في موضوع الدراسة، حيث إن البحث الحالي سيركّز على فعالية قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ المتعلق بمجازر الحيوانات المجترة والدواجن، وليس فقط على عملية تحديد العلامة الحلال.[٢٦]

البحث الرابع أجرته فاتيكا رحمة حميدة بعنوان: "فاعلية هيئة تنظيم ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) في إصدار شهادة الحلال". تناولت الباحثة في هذا البحث فاعلية BPJPH في إصدار شهادات الحلال، والتي يمكن تقييمها من عدة عوامل، مثل سرعة الإجراءات، الشفافية، تكاليف المعالجة، وكذلك الالتزام بالمعايير والتنظيمات المعتمدة. أما أوجه التشابه مع البحث الذي سيكتبه الباحث، فهي تتعلق بموضوع الفاعلية. وأما أوجه الاختلاف، فهي تتجلى في موضوع الفاعلية ذاتها؛ حيث إن بحث فاتيكا رحمة يناقش

[26] J Beno, A.P Silen, and M Yanti, "Efektivitas Proses Penetapan Label Halal Berdasarkan Undang-Undang Nomor 33 Tahun 2014 Tentang Jaminan Produk Halal Dan Undangundang Nomor 11 Tahun 2020 Tentang Cipta Kerja," *Braz Dent J.* 33, no. 1 (2022): 1–12.

فاعلية BPJPH في إصدار شهادة الحلال، في حين أن البحث الذي سيكتبه الباحث في هذه الرسالة الجامعية يتمحور حول فاعلية قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في ذبح الحيوانات المجترة والدواجن من منظور سوريونو سوكانتو.[٢٧]

البحث الخامس أُجري من قبل شهريزال محمد إقبال وصفار الأوفى بعنوان: "فاعلية العلامة الحلال، والوعي بالحلال، والمكونات الخام تجاه رغبة الشراء لدى السائحين في مدينة باندا آتشيه". يتناول هذا البحث مدى تأثير العلامة الحلال، والوعي بالحلال، والمكونات الغذائية على رغبة الشراء لدى السائحين في مدينة باندا آتشيه، سواء كان ذلك بشكل جزئي أو كلي. أما وجه الشبه مع البحث الذي سيقوم الباحث بكتابته، فهو موضوع الفاعلية. وأما وجه الاختلاف، فيكمن في موضوع البحث نفسه؛ حيث إن هذا البحث يناقش العلامة الحلال، والوعي بالحلال، والمكونات الخام، ورغبة الشراء لدى السائحين في باندا آتشيه، بينما البحث الذي سيتناوله الباحث في هذه الرسالة هو حول فاعلية قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في ذبح الحيوانات المجترة والدواجن من منظور سوريونو سوكانتو.[٢٨]

---

[27] Fatika Rahma Hamidah, "Efektivitas Badan Penyelenggara Jaminan Produk Halal (BPJPH) Dalam Menerbitkan Sertifikat Halal," *UIN Syarif Hidayatullah Jakarta* 3, no. April (2022): 49–58. https://repository.uinjkt.ac.id/dspace/bitstream/123456789/61838/1/FATIKA%20RAHMA%20HAMIDAH%20-%20FSH.pdf

[28] Safarul Aufa Syahriyal, Muhammad Iqbal, "Efektivitas Label Halal … Syahriyal, Muhammad Iqbal, Safarul Aufa" 8, no. 3 (n.d.): 1.https://jurnal.usk.ac.id/JPED/article/download/33417/21185

البحث السادس أُجري من قبل إلكا ساندِيلا، وأديلا يُوانا بعنوان: "تنظيم شهادة الحلال لمجازر الحيوانات في إندونيسيا". يناقش هذا البحث دراسة تتعلق بأحكام تنظيم شهادة الحلال لمجازر الحيوانات في إندونيسيا. أما وجه الشبه مع البحث الذي سيقوم الباحث بكتابته، فهو وجوب الحصول على شهادة الحلال لمجازر الحيوانات. وأما وجه الاختلاف، فهو أن هذا البحث يركّز على كيفية تنظيم شهادة الحلال لمجازر الحيوانات، بينما البحث الذي سيُتناول في هذه الرسالة يركّز على فاعلية القواعد التي وُضعت لشهادة الحلال في تلك المجازر.[٢٩]

البحث السابع أجرته فتري أَبْرياني بعنوان: "تطبيق نظام ضمان الحلال في مجازر الحيوانات المجترّة في مدينة سينكوانغ". يناقش هذا البحث كيفية تطبيق نظام ضمان الحلال (SJH) في مجازر الحيوانات المجترّة في مدينة سينكوانغ. أما وجه الشبه مع البحث الذي ستقوم الكاتبة بكتابته فهو شهادة الحلال لمجازر الحيوانات. وأما وجه الاختلاف، فيكمن في تطبيق نظام الضمان، حيث إن هذا البحث يناقش بشكل أعمق كيفية تطبيق نظام

[29] Ilka Sandela, Adella Yuana, and Putri Kemala Sari, "Pengaturan Sertifikasi Halal Bagi Rumah Pemotongan Hewan (RPH) Di Indonesia," *Ius Civile: Refleksi Penegakan Hukum Dan Keadilan* 7, no. 2 (2023): 56, https://doi.org/10.35308/jic.v7i1.8451.http://jurnal.utu.ac.id/jcivile/article/view/8451

ضمان الحلال في مجازر الحيوانات في مدينة سينكوانغ. أما البحث الذي ستتناوله الكاتبة في هذه الرسالة، فهو يناقش فاعلية القواعد الموضوعة لشهادة الحلال لمجازر الحيوانات.[٣٠]

البحث الثامن أُجري من قِبَل هيني براتيوي، مولانا فرحان إبراهيم، ويندا ميلاني، كرتيكا، وأنغون إسنيني، بعنوان: "تحليل تنفيذ ذبح الحيوانات وفقًا للشريعة الإسلامية في مجزرة سيمفانغ ريمبو بمدينة جمبي". يركّز هذا البحث على كشف عملية ذبح الحيوانات في المجزرة وهل هي متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية أم لا. أما وجه الشبه مع البحث الذي ستقوم الكاتبة بكتابته، فهو ذبح الحيوانات وفقًا للشريعة الإسلامية، وهو ما تم توضيحه في قرار الهيئة الإدارية لضمان المنتجات الحلال (BPJPH) الذي سيتم دراسته من قبل الكاتبة. وأما وجه الاختلاف، فهو في تحليل التنفيذ، حيث إن هذا البحث يركّز أكثر على تحليل تنفيذ عملية الذبح وفقًا للشريعة الإسلامية. بينما البحث الذي ستتناوله الكاتبة في هذه الرسالة، فهو يناقش فاعلية القواعد التي وُضعت لشهادة الحلال لمجازر الحيوانات.[٣١]

البحث التاسع أُجري من قِبَل إيكا فاهريكا، سيراج الدين، وأحمد أفندي بعنوان: "إمكانات وفرص تطوير الموارد البشرية في صناعة الحلال في إندونيسيا". يركّز هذا البحث

---

[30] Fitri Apriani, "Penerapan Sistem Jaminan Halal Pada Rumah Potong Hewan (Rph) Ruminansia Kota Singkawang," *Cross-Border* 5, no. 2 (2022): 1717–23. http://ejournal.insud.ac.id/index.php/Maqashid/article/view/1185

[31] Sakinah Pokhrel, "Analisis Pelaksanaan Penyembelihan Hewan Sesuai Syariat Islam Terhadap RPH (Rumah Potong Hewan) Simpang Rimbo di Kota Jambi," *INTERNATIONALJOURNALMATHLA'ULANWAROFHALALISSUES* 15, no. 1 (2024): 37–48. https://journal.halalunmabanten.id/index.php/ijma/article/view/99

على تحليل الفجوة بين توفر واحتياج الموارد البشرية في مختلف قطاعات صناعة الحلال، وأيضًا على تحديد الكفاءات الأساسية اللازمة لتطوير هذه الصناعة. أما وجه الشبه مع البحث الذي ستقوم به الباحثة، فهو في شهادة الحلال في صناعة الحلال. وأما وجه الاختلاف، فهو أن هذا البحث يركّز على إمكانات وفرص تطوير الموارد البشرية في صناعة الحلال في إندونيسيا، بينما البحث الذي ستتناوله الباحثة في هذه الرسالة، فهو يناقش فاعلية القواعد التي تم وضعها لشهادة الحلال الخاصة بمجازر الحيوانات والطيور.[٣٢]

البحث العاشر أُجري من قِبَل رحمانياتي وديني نور حقيقي بعنوان: "تصميم نظام ضمان الحلال (SJH) في مجزر دجاج TPA أكبر في بندر لمبونغ". يركّز هذا البحث على تحديد نقاط التحكم الحرجة في المواد الخام وفي كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج، وكذلك تصميم نظام ضمان الحلال في TPA أكبر باعتباره أحد شروط الحصول على شهادة الحلال. أما وجه الشبه مع البحث الذي ستقوم به الباحثة، فهو في كيفية تطبيق نظام ضمان الحلال في مجزر الدجاج. وأما وجه الاختلاف، فيكمن في أن هذا البحث يناقش بشكل أعمق نقاط التحكم الحرجة، والمواد الخام، وعملية الإنتاج، وتصميم نظام ضمان الحلال في مجزر TPA كأحد شروط الحصول على شهادة الحلال. بينما البحث الذي

[32] A. Ika Fahrika, Siradjuddin Siradjuddin, and Ahmad Efendi, "Potensi Dan Peluang Pengembangan Sumber Daya Manusia Industri Halal Di Indonesia," *Eqien - Jurnal Ekonomi Dan Bisnis* 12, no. 04 (2023): 426–34, https://doi.org/10.34308/eqien.v12i04.1523

ستتناوله الباحثة في هذه الرسالة، فهو يركّز على مدى فاعلية القواعد التي تم وضعها لشهادة الحلال في مجازر الحيوانات.[٣٣]

الرقم	موضوع البحث	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
١.	أهمية تطبيق شهادة الحلال في مجازر الحيوانات في منطقة ماندينغ بمحافظة سومينيب	أهمية شهادة الحلال في مجازر الحيوانات لما لها من دور في رفاهية المجتمع، وخاصة المسلمين، وتقليل الشك في شراء اللحوم.	البحث الحالي يركز على فعالية قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ لتسريع إصدار شهادة الحلال في مجازر الحيوانات المجترة والدواج
٢.	تنفيذ فتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن معايير الذبح الحلال في	أهمية شهادة الحلال في ذبح الدجاج	البحث السابق يركز على تنفيذ الفتوى، بينما يركز البحث الحالي على فعالية

[33] Popi Rahmaniati and Dini Nur Hakiki, "Perancangan Sistem Jaminan Halal (SJH) Di Rumah Potong Ayam TPA Akbar Bandar Lampung," *IJMA: International Journal Mathla'ul Anwar of Halal Issues* 1, no. 2 (2021): 89–98.https://journal.halalunmabanten.id/index.php/ijma/article/view/32

	مجازر الدجاج بمحافظة ترينغاليك		قرار BPJPH في مجال ذبح الحيوانات المجترة والدواجن.
٣.	فعالية عملية تحديد العلامة الحلال استنادًا إلى القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن ضمان المنتجات الحلال، والقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن خلق فرص العمل	التركيز على فعالية	فهو يكمن في موضوع الدراسة،
٤.	فعالية وكالة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH)في إصدار شهادة الحلال	فعالية وكالة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) في إصدار شهادة الحلال	فعالية وكالة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) في إصدار شهادة الحلال

٥.	فعالية العلامة الحلال، الوعي بالحلال، والمكونات في رغبة السياح للشراء في مدينة باندا آتشيه	التشابه في دراسة الفعالية	يختلف في كونه يركز على السياح وعوامل الشراء، أما البحث الحالي فيتناول فعالية القرار على مجازر الحيوانات والدواجن.
٦.	تنظيم شهادة الحلال لمجازر الحيوانات في إندونيسيا	التشابه في موضوع إلزامية الشهادة للمجازر	الفرق أن البحث السابق يدرس التنظيم القانوني، أما الحالي فيركز على مدى فعالية القرار التنظيمي.
٧.	تطبيق نظام ضمان الحلال في مجازر الحيوانات المجترة بمدينة سينكاوانغ	التشابه في موضوع شهادة الحلال في المجازر	الفرق أن البحث يناقش تطبيق النظام، أما الحالي يناقش فعالية القرار الذي يدعو إلى ذلك التطبيق.
٨.	تحليل تنفيذ ذبح الحيوانات وفق الشريعة	التشابه في ذبح الحيوانات وفق	الفرق أن البحث يناقش التطبيق الميداني، بينما

	الإسلامية في مجازر سيمبانغ ريمبو بمدينة جامبي	الشريعة الإسلامية كما ورد في القرار قيد البحث	يناقش الحالي فعالية الإطار القانوني والتنظيمي.
٩.	الإمكانات والفرص في تطوير الموارد البشرية لصناعة الحلال في إندونيسيا	التشابه في الاهتمام بصناعة الحلال والشهادة	الفرق أن البحث يركز على الموارد البشرية، بينما يبحث الحالي في فعالية قرار BPJPHرقم ٧٧ في مجال المجازر.
١٠.	تصميم نظام ضمان الحلال في مجازر الدجاج (TPA)أكبر بندر لمبونغ	التشابه في نظام ضمان الحلال في المجازر	الفرق أن البحث يركز على مراحل الإنتاج والمراقبة، أما الحالي فيبحث عن فعالية القرار التنظيمي لتحقيق تلك المعايير.

ب. الإطار النظري

أ. فعالية القانون (سورجونو سوكانتو)

بحسب سوريونو سوكانتو، فإنّ نظرية فعالية القانون تُقاس بمدى قدرة مجموعة اجتماعية على تحقيق أهدافها. ويمكن اعتبار قانونٍ ما فعّالًا إذا ترتّب عليه أثر قانوني إيجابي، حيث يُحقّق القانون هدفه في توجيه أو تغيير سلوك الإنسان ليصبح سلوكًا منضبطًا بالقانون. وعند الحديث عن فعالية القانون، فإنّ المقصود هو مدى قدرة القانون على تنظيم السلوك أو فرض الالتزام به. ويُعتَبَر القانون فعّالًا إذا كانت العوامل المحدِّدة لتأثيره قادرة على العمل بأفضل شكل ممكن. ويكون التشريع فعّالًا عندما يتصرّف أفراد المجتمع وفقًا لما هو متوقَّع أو مطلوب، إذ يُعبّر هذا السلوك عن فعالية القانون أو النظام التشريعي القائم.

تقوم نظرية فعالية القانون التي صاغها سوريونو سوكانتو على قياس مستوى الفعالية القانونية من خلال خمسة عناصر رئيسية تتعلّق بتطبيق القانون، وهي:[٣٤]

١) عامل القانون

المقصود بعامل القانون هو التشريعات والأنظمة القانونية. ويُعتبَر القانون جيّدًا إذا كان ساري المفعول من الناحية القانونية والاجتماعية والفلسفية، أي أنه يحتوي على عناصر اليقين القانوني، والمنفعة، والعدالة. يُقال إنّ التشريع القانوني ساري المفعول من الناحية القانونية (الحقوقية) إذا كان يعمل وفقًا لهرم قانوني. فالقانون يُظهر عملية تدريجية تبدأ من

[34] Soerjono Soekanto, *Faktor-Faktor yang Mempengaruhi Penegakan Hukum*, (Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, 2007), 5

أعلى قاعدة من القواعد، وهي الأكثر تجريدًا، ثم تتدرج نزولًا إلى النصوص الأكثر تحديدًا وواقعية.

يُعتبَر التشريع القانوني ساري المفعول من الناحية السوسيولوجية إذا تمّ الاعتراف به من قبل المجتمع الذي وُجِّه إليه ذلك القانون أو طُبِّق عليه. ويكون القانون ساريًا من الناحية الفلسفية إذا كان يتوافق مع المثل العليا للقانون بوصفه قيمة إيجابية عليا. فإذا لم يتوفّر في التشريع القانوني العناصر الثلاثة لفعاليته، فإنه قد يتحوّل إلى قانون ميت، أو يُنظَر إليه على أنه استبداد لكونه لا يستند إلى جذور واقعية.

٢) عامل تنفيذ القانون

وهو يشمل الأطراف التي تضع القانون وتقوم بتطبيقه. إنّ تنفيذ القانون يضمّ جميع العناصر التي تعمل مباشرة أو غير مباشرة في مجال تطبيق القانون، وهم الذين يلعبون دورًا حاسمًا في نجاح جهود تطبيق القانون داخل المجتمع، مثل: الشرطة، والنيابة العامة، والقضاة، والمحامون، وغيرهم.

٣) عامل الوسائل أو التسهيلات التي تدعم تنفيذ القانون

تُعَدّ الوسائل أو التسهيلات من العوامل الحاسمة في تنفيذ القانون، فبدون وجود وسائل كافية ومناسبة، لن تتم عملية تنفيذ القانون بسلاسة، ولن يتمكّن القانون من أداء دوره

بالشكل المطلوب. وتشمل هذه الوسائل أو التسهيلات، على سبيل المثال: الموارد البشرية المتعلّمة والمتخصّصة، والتنظيم الجيد، والمعدّات الكافية، والتمويل المناسب، وغير ذلك.

٤) عامل المجتمع

وهو البيئة التي يُطَبَّق فيها القانون أو يُنَفَّذ. ويُعَدّ وعي المجتمع القانوني من أهم العوامل التي تؤثّر في عملية تنفيذ القانون؛ فكلّما ارتفع مستوى هذا الوعي، زادت إمكانية تحقيق تنفيذ فعّال للقانون، وبالعكس، كلّما انخفض هذا الوعي، ازدادت صعوبة تنفيذ القانون في المجتمع.

٥) عامل الثقافة وهو يُمثِّل نتاج العمل، والفكر، والذوق الذي ينبثق من إرادة الإنسان في إطار تفاعله الاجتماعي.

ب. المصلحة المرسلة

من الناحية اللغوية، فإنّ المصلحة تُساوي المنفعة، سواء من حيث اللفظ أو المعنى. وتُفيد المصلحة أيضًا معنى المنفعة أو العمل الذي يتضمّن منفعة. أما من الناحية الاصطلاحية، فقد وردت عدة تعاريف للمصلحة من قِبَل علماء أصول الفقه، ولكن جميع هذه التعاريف تتّفق في جوهرها. وقد بيّن الإمام الغزالي أنّ المصلحة في أصلها هي: جلب المنفعة ودفع الضرر في سبيل تحقيق مقاصد الشريعة.

أمّا المصلحة المرسلة في الاصطلاح، فهي تتكوّن من كلمتين: المصلحة والمرسلة. فكلمة المصلحة في اللغة تعني المنفعة، وأما كلمة المرسلة فتعني المطلقة أو غير المقيّدة. وعليه، فإن المصلحة المرسلة في الاصطلاح هي: ما يُعتَبَر مصلحةً ولكن لا يوجد دليل شرعي خاص يقرّها أو يرفضها، أي أنّه لا يوجد نصّ صريح يؤيّدها أو يمنعها.[٣٥] ومن أمثلة هذه المصالح: تشريع إنشاء السجون، وسكّ النقود، وجمع القرآن الكريم، وغيرها. وتنقسم هذه المصالح إلى قسمين، وهما:

١) المصلحة الغريبة، وهي مصلحة غريبة أو نادرة، لا يوجد لها أيّ دعم من الشريعة، لا من حيث التفصيل ولا من حيث العموم. وقد عجز علماء أصول الفقه عن تقديم مثال دقيق عليها، بل قال الإمام الشاطبي: إنّ هذا النوع من المصالح لا يُوجَد في التطبيق العملي، وإنْ وُجِد في النظريّة.

٢) المصلحة المرسلة وهي مصلحة لا يدعمها نصّ شرعي تفصيلي، ولكن تؤيّدها مجموعة من مقاصد النصوص ومعانيها العامة.[٣٦]

إنّ الإمام الشافعي، رغم كونه من العلماء الذين يعارضون استخدام المصلحة المرسلة، إلا أنه يأخذ بالمصلحة كمصدر من مصادر التشريع، ما دامت لا تنبع من هوى

[35] Satria Effendi M. Zein, *Ushul Fiqh* (Jakarta: Kencana, 2017), 135.
[36] Amir Syarifuddin, *Ushul Fiqh* (Jakarta: Prenada Media Group, 2011), 345.

النفس، ولا تتعارض مع مقاصد الشريعة.[٣٧] لقد كان الإمام الشافعي شديدًا في شروط قبول المصلحة. فقد اشترط أن تُدرج المصلحة تحت القياس، أي إذا وُجد حكم أصلي يمكن القياس عليه، ووُجدت عِلّة منضبطة تصلح لأن تكون أساسًا للقياس. ولذلك، فإنّ الإمام الشافعي لم يَعُدّ المصلحة المرسلة مصدرًا مستقلًا من مصادر التشريع، بل جعلها ضمن باب القياس في علم أصول الفقه.[٣٨]

[37] Aris, "Pemikiran Imam Syafi'i Tentang Kedudukan Maslahah Mursalah Sebagai Sumber Hukum," *Hukum Dektum1* Vol.11, no. 1 (2013): 93–99. https://ojs.uniska-bjm.ac.id/index.php/IQT/article/view/15161

[38] Hendri Hermawan Adinugraha dan Mashud, "Al-Maslahah Al-Mursalah Dalam Penentuan Hukum Islam", Jurnal Ilmu Ekonomi Islam, https://jurnal.stie-aas.ac.id diakses tanggal 20 September 2021.

الباب الثالث

منهجية البحث

أ. نوع البحث

في هذا البحث، يستخدم الباحث البحث القانوني التجريبي (العملي)، وهو منهج بحث يعتمد على الحقائق التجريبية المستمدة من سلوك الإنسان، سواء كان ذلك على شكل سلوك لفظي يتم الحصول عليه من خلال المقابلات، أو سلوك فعلي يُلاحَظ من خلال المراقبة الميدانية المباشرة. وفي هذا البحث، سينزل الباحث ميدانيًا للحصول على البيانات والمعلومات بشكل مباشر، من خلال زيارة مواقع البحث، وهي مجازر الحيوانات والدواجن في مدينة باتو.

ب.منهج البحث

في هذا البحث، يستخدم الباحث المنهج النوعي (الكيفي). والمنهج النوعي هو أسلوب بحث يركّز على الملاحظة العميقة لفهم الظواهر الاجتماعية أو الثقافية أو سلوك الإنسان. ويعتمد هذا المنهج على البيانات الوصفية التي تكون على شكل لغة مكتوبة أو منطوقة.[٣٩]

[39] Amiruddin dan Zainal Asikin, *Pengantar Meotde Penelitian Hukum*, (PT Raja Grafindo Persada, Jakarta, 2012), 14.

ت. طريقة أخذ العيّنة

العيّنة في معناها البسيط هي جزء من المجتمع (السكان) تُعتَبر مصدر البيانات الفعلي في البحث. وبعبارة أخرى، فإنّ العيّنة هي جزء يمثّل المجتمع الكلي. وقد قال سوجيونو: إنّ العيّنة هي عدد صغير من أفراد المجتمع يُعتبَر ممثلًا له. تُعتَبر طريقة أخذ العيّنة أمرًا مهمًا في البحث، لأنها تُستخدم لتحديد من هم أفراد المجتمع الذين سيتم اختيارهم كعيّنة. ولهذا، يجب أن تكون طريقة اختيار العيّنة واضحة في البحث، حتى يكون الأمر واضحًا عند العمل الميداني. وقد قسّم سوجيونو طرق أخذ العيّنة إلى نوعين: العينة الاحتمالية (Probability Sampling)، العينة غير الاحتمالية (Non-probability Sampling). وفي هذا البحث، يستخدم الباحث طريقة العينة غير الاحتمالية من نوع العينة القَصْدية (Purposive Sampling)، والتي تُعرف أيضًا بـ طريقة التقييم، لأنها تعتمد على خبرة الباحث في اختيار العيّنة المناسبة. ومن خلال هذه الطريقة، يتم الحصول على بيانات أكثر دقة ونوعية. وعادةً ما تُستخدم هذه الطريقة عندما تكون أفراد المجتمع المستهدف قليلين ومحدَّدين بشكل خاص.[٤٠]

[40] Sugiyono, *Metode Penelitian Kuantitatif, Kualitatif, dan R&D* (Bandung: Alfabeta, 2017), 118–130.

ث.موقع البحث

يشير موقع البحث إلى المكان الذي أُجري فيه هذا البحث. وفي هذا البحث، تمّ إجراؤه في مسلخٍ واحدٍ للحيوانات المجترّة وثمانية مسالخ للدواجن التي قد حصلت على شهادة الحلال، بالإضافة إلى مسلخين للدواجن لم يحصلوا بعد على الشهادة، وكلّها تقع في مدينة باتو. ويقع مسلخ الحيوانات المجترّة في قرية موجورجو، منطقة جونريجو، باتو – مالانغ. أما المسالخ الثمانية للدواجن الحاصلة على الشهادة فهي تعود إلى كل من: السيد محمد هيرمانتو، السيد فيري فيرديانشاه، السيدة الحاجة نور روحمة، شركة Golden Unggas، السيد يولي سوبريانطو، شركة مكمور جايا (Makmur Jaya)، أدميرال رايتي فلاح برايوغا (Admiral Raity Falah Brayoga)، والسيد واهيو سلامت أفندي. أما المسلخان غير الحاصلين على شهادة الحلال، فهما: مسلخ أرتان (RPU Artan)، ومسلخ رحمة (RPU Rahmat)، ويقعان في منطقة جونريجو – باتو.

مسلخ واحد للحيوانات المجترّة حاصل على شهادة الحلال

الإسم	العنوان
مسلخ الحيوانات المجترّة بمدينة باتو	قرية موجورجو، منطقة جونريجو، باتو – مالانغ

ثمانية مسالخ للدواجن حاصلة على شهادة الحلال

اسم المالك / المؤسسة	العنوان
محمد هيرمانتو	شارع ووكير، زقاق ٤، رقم ١٢أ، حي تيمَس، منطقة كوتا باتو، RT 04 RW 11فيري فيرديانشاه
فيري فيرديانشاه	قرية جيردو، RT 02 RW 07، تولونغريجو، بوملجي
الحاجة نور روحمة	شارع ووكير، زقاق ٤، تيمَس، منطقة كوتا باتو
شركة جولدن أونغّاس (CV Golden Unggas)	شارع مارسي رقم ٨، RT 01 RW 02، قرية جونواتو، قرية جونريجو، منطقة جونريجو، كوتا باتو
مسلخ دواجن موألّم النوع: دجاج لَحْم (Broiler)	شارع رايا بندنريجو رقم ٧٦، RT 05 RW 06، قرية بندنريجو، منطقة بوملجي

أدميرال رايتي فلاح برايوغا	شارع إير. سوكارنو ٧، رقم ١٠، حي دادابريجو، منطقة جونريجو
واهيو سلامت أفندي	شارع سومبر أوريب رقم ١٠، RT 03 RW 02، قرية كراجان، قرية تليكُنگ، منطقة جونريجو
محمد هيرمانتو	شارع ووكير، زقاق ٤، رقم ١٢أ، حي تيمَس، منطقة كوتا باتو، RT 04 RW 11فيري فيرديانشاه

مسلخان للدواجن لم يحصلا بعد على شهادة الحلال

إسم المالك	**العنوان**
مسلخ أرتان	شارع حسن الدين رقم ١٩٤، جونريجو، منطقة جونريجو، مدينة باتو
مسلخ رحمة	شارع موجوانغي رقم ٤٤، موجورجو، منطقة جونريجو، مدينة باتو

السبب في اختيار الباحث لهذا الموقع هو أنّ مدينة باتو تُعَدّ مدينة سياحية، ولا شكّ أنّ عددًا كبيرًا من السائحين يزورون هذه المدينة باستمرار. ولا يمكن إنكار أنّ كثرة السائحين تؤدي إلى تنوع كبير في السياحة الغذائية والمأكولات المحلية، خاصة وأنّ مدينة مالانغ معروفة بطبق الباكسو الشهير، الذي يعتمد بشكل أساسي على اللحم كمادة أولية. ولهذا السبب، شعر الباحث بالاهتمام لإجراء البحث في هذا الموقع بالتحديد.

ج. موضوع وهدف البحث

موضوع البحث (Subjek) هو الشخص أو الأفراد في بيئة البحث الذين يتم اختيارهم للحصول على المعلومات المتعلقة بالحالة والظروف، ويُطلق عليهم اسم المخبرين (Informan). أما موضوع البحث في هذه الدراسة، فهو أصحاب الأعمال في مجازر الحيوانات والدواجن بمدينة باتو. وأما هدف البحث (Objek)، فهو الغاية من البحث التي يُراد توضيحها للحصول على المعلومات المطلوبة بما يتوافق مع الغرض والفائدة من الدراسة. وهدف البحث في هذه الدراسة هو مجازر الحيوانات ومجازر الدواجن في مدينة باتو.

ح. البيانات ومصادرها

تُعَدّ البيانات ومصادر البيانات من العوامل المهمة جدًا في البحث، وذلك لأنّ جودة نتائج البحث تعتمد اعتمادًا كبيرًا على نوعية البيانات ومصادرها. وفي هذا البحث، يستخدم الباحث بيانات ومصادر بيانات أولية وثانوية.

أ) البيانات الأولية (Data Primer)

البيانات الأولية هي البيانات المباشرة التي يتم الحصول عليها من المبحوثين من خلال المقابلات والملاحظات. وفي هذا البحث، تم الحصول على البيانات الأولية من خلال المقابلات مع موضوع البحث، وهم أصحاب الأعمال في مجازر الحيوانات والدواجن في مدينة باتو.

ب)البيانات الثانوية (Data Sekunder)

البيانات الثانوية في هذا البحث تمّ الحصول عليها من الوثائق، والكتب، والمجلات العلمية التي تُعتبَر مراجع أساسية، والتي تُستخدَم كأداة مرجعية لتركيز موضوع البحث حول: "فعالية قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في عملية ذبح الحيوانات المجترّة والدواجن من منظور سوريونو سوكانتو."[٤١]

خ. تقنية جمع البيانات

في هذا البحث، اتّبع الباحث عدة خطوات في جمع البيانات المتعلقة بالمشكلة التي يتناولها البحث، ومن بين هذه الخطوات ما يلي:[٤٢]

[41] S. Nasution, *Metode Research (Penelitian Ilmiah),* (Jakarta: PT. Buana Aksara, 2001), 13.
[42] Nur Solikin, *Pengantar Metodologi Penelitian Hukum*, Tim Qiara Media, (Pasuruan CV. Penerbit Qiara Media, 2021), cet. 1, 119.

أ) المقابلة (Wawancara)

المقابلة هي أداة من أدوات جمع البيانات تُستخدم للحصول على المعلومات والتوضيحات من المصادر أو المخبرين، وذلك من خلال طرح أسئلة مناسبة وفقًا لحاجة البحث على موضوع الدراسة، أي المخبرين. وللحصول على البيانات المطلوبة في هذا البحث، سيقوم الباحث بإجراء مقابلات مباشرة مع أصحاب الأعمال في مجازر الحيوانات والدواجن بمدينة باتو.

ب)التوثيق (Dokumentasi)

جمع البيانات من خلال التوثيق يُعدّ وسيلة للحصول على البيانات الموثقة، والتي تشمل المستندات مثل الملاحظات المكتوبة، والبيانات الإدارية، والصور، وأجهزة التسجيل. ويُعتَبَر الباحث نفسه هو الأداة الأساسية في هذه العملية، ومن الأفضل أيضًا أن يتم ذكر طريقة التعامل والتواصل مع المخبرين أثناء جمع هذه الوثائق.[٤٣]

د. تحليل البيانات

تحليل البيانات هو طريقة لتقسيم موضوع البحث إلى مكوّناته الأساسية، حيث يقوم الباحث بتحليل البيانات التي تمكّن من جمعها. يُعتَبَر تحليل البيانات عملية تهدف إلى

[43] Muhammad Siddiq Armian, *Penentuan Metode & Pendekatan Penelitian Hukum*, (Banda Aceh: Lembaga Kajian Konstitusi Indonesia (Lkki), 2022), 118.

تنظيم وترتيب البيانات ضمن نسق معيّن، وتصنيفها، وتحديد وحدات الوصف الأساسية. وبناءً عليه، فإن تحليل البيانات يتمّ على شكل عملية مستمرة، والمقصود بـ "عملية" هنا هو أنّ تنفيذ التحليل يبدأ منذ مرحلة جمع البيانات ويستمر بشكل مكثّف بعد انتهاء العمل الميداني. وعمومًا، فإنّ تحليل البيانات يشمل عدّة أمور، منها ما يلي:

أ) تقليص البيانات (Reduksi Data)

تقليص البيانات يعني تلخيصها، واختيار العناصر الأساسية منها، والتركيز على الأمور المهمة فقط، ثم البحث عن الأنماط والمواضيع الرئيسية. ويتم تقليص البيانات من خلال اختبار مدى صحتها وارتباطها بموضوع البحث، وكذلك بأُسس النظرية المعتمدة.

وأمّا طريقة تقليص البيانات في هذا البحث، فهي من خلال تحديد محور البحث بدقّة، وذلك باستخدام إطار تحليلي قائم على منظور سوريونو سوكانتو، مثل فعالية القانون التي تشمل: عامل القانون، وأجهزة إنفاذ القانون، والمرافق، والمجتمع، والثقافة. ومن خلال هذه الجوانب، يتمكّن الباحث من تحديد العقبات التي يواجهها أصحاب الأعمال، وكذلك مدى فهمهم للتنظيمات القائمة، ودرجة التزامهم بها. وبعد جمع البيانات من كلّ من مسلخ الحيوانات المجترّة (RPH-R) ومسلخ الدواجن (RPU) في مدينة باتو، تكون الخطوة التالية هي إجراء مقارنة بين هذه الكيانات، مثل: هل جميع RPH-R وRPU

يواجهون نفس العقبات؟ هل هناك من بينهم من يُطبّق التنظيمات بشكل فعّال؟ ما هي العوامل التي تُسهم في ذلك؟ وتهدف هذه المقارنة بين الكيانات إلى تعزيز التحليل، وفهم اختلاف السياقات من كيان إلى آخر.

ب)عرض البيانات (Penyajian Data)

عرض البيانات يعني تقديم نتائج البحث التي تمّ جمعها، بحيث يمكن فهمها وتحليلها وفقًا للأهداف المرجوّة من الدراسة. يمكن أن يكون عرض البيانات على شكل شرح موجز، أو مخططات، أو تصنيفات حسب الفئات، أو غير ذلك من الوسائل التوضيحية. ومن خلال عرض البيانات، يُمكن توضيح ما يحدث حاليًا، ووضع خطة للمرحلة التالية استنادًا إلى ما تمّ فهمه وتحليله.

ت)استخلاص النتائج أو التأكيد

يتم استخلاص النتائج بعد الانتهاء من عملية تحليل البيانات، سواء أثناء العمل الميداني أو بعد الانتهاء منه. وينبغي أن يكون استخلاص النتائج مبنيًّا على تحليل البيانات المستخلصة من ملاحظات الباحث، والمقابلات، والتوثيقات، وغيرها من أدوات جمع البيانات الميدانية.[٤٤]

[44] Lexy J Moleong, *Metode Penelitian Kualitatif* (Bandung: Remaja Rosdakrya, 2004).

الباب الرابع

مناقشة

أ. تنظيم شهادة الحلال في مدينة باتو

لقد تمّ التأكيد في القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن ضمان المنتجات الحلال، كما تم تعديله بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن خلق فرص العمل، بأنّ كل ما يتم تداوله في إندونيسيا من مأكولات ومشروبات وعمليات الذبح يجب أن يكون حاصلًا على شهادة الحلال. ويهدف هذا الإلزام إلى حماية المستهلكين، وضمان حلالية المنتجات، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات، خصوصًا في دولة مثل إندونيسيا التي يشكّل فيها المسلمون الأغلبية. أما تنظيم عملية إصدار شهادة الحلال في إندونيسيا، فتتولاه هيئة تنظيم ضمان المنتجات الحلال (BPJPH)، وهي مؤسسة حكومية غير وزارية، مسؤولة مباشرة أمام رئيس الجمهورية. وأما الجهة المكلّفة بمراقبة تنفيذ هذا الالتزام في عدة مواقع داخل البلاد، فهي فرقة عمل الحلال (Satgas Halal)، التي تم إنشاؤها من قبل وزارة الشؤون الدينية. وتشرف وزارة الشؤون الدينية بمدينة باتو على ٣ مناطق، و٢٤ قرية.

استنادًا إلى نتائج المقابلات المباشرة مع المخبرين، فقد تمّ الحصول على النتائج التالية:

إنّ مدينة باتو تضم عددًا كبيرًا من أصحاب الأعمال، سواء في قطاع الأطعمة والمشروبات أو في مجال الذبح. وقد بلغ عدد أصحاب الأعمال في مجال الأطعمة والمشروبات وحده حوالي ثمانية آلاف منفذ بيع. وقد ازداد عدد أصحاب الأعمال بشكل كبير خلال فترة جائحة كوفيد-١٩، وذلك بسبب وجود مساعدات مجانية لإصدار رقم تعريف الأعمال (NIB). ومع ذلك، بعد أن قامت فرقة عمل الحلال (Satgas Halal) بزيارة الأفراد من باب إلى باب (door to door)، لم يستمر جميعهم في ممارسة نشاطهم التجاري، مما أدى إلى انخفاض عدد المنافذ من حوالي ٨٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ فقط. أما عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (UMKM) التي حصلت على شهادة الحلال، فقد بلغ ٣٢٧٤ مؤسسة.

أما في قطاع الذبح، فيتكوّن من مسلخٍ واحد للحيوانات المجترّة، وحوالي عشرين مسلخًا للدواجن. ونظرًا لكثرة عدد أصحاب الأعمال في هذا القطاع، فإن حكومة مدينة باتو، وخاصة فرقة عمل الحلال (Satgas Halal)، التي تتمتّع بالصلاحية الكاملة في مراقبة تنفيذ الالتزام بشهادة الحلال، قد بذلت جهودًا كبيرة تهدف إلى توعية أصحاب الأعمال بأهمية الحصول على شهادة الحلال في أنشطتهم التجارية. ومن أمثلة هذه الجهود التي تبذلها الحكومة وفرقة عمل الحلال في مدينة باتو: عقد ندوات توعوية مع رابطة أصحاب الأعمال، والحكومات القروية، ومنظمة PKK لتوضيح أهمية شهادة الحلال؛ كما قامت

فرقة عمل الحلال أيضًا بالتعاون مع إدارة الزراعة فيما يتعلّق بالحيوانات المذبوحة؛ بحيث يمكن لهذه الإدارة أن تُسهم في تنظيم دورات تدريبية حول الذبح الشرعي؛ بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة وفرقة عمل الحلال في مدينة باتو بنشر المعلومات المتعلقة بواجب الحصول على شهادة الحلال عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مستمر.

وقد أثمرت الجهود التي بذلتها الحكومة وفرقة عمل الحلال في مدينة باتو تجاه أصحاب الأعمال، حيث ترى فرقة العمل أنّ عددًا كبيرًا من أصحاب الأعمال أصبحوا واعين بوجوب الحصول على شهادة الحلال، ويُثبِت ذلك إقبال الكثير منهم – خاصة أصحاب المنتجات الغذائية والمشروبات – على تسجيل أعمالهم للحصول على شهادة الحلال. وعلى العكس من ذلك، لا يزال هناك عدد كبير من مجازر الدواجن في مدينة باتو لم تحصل بعد على شهادة الحلال. وقد صرّحت فرقة عمل الحلال أنّ من أبرز الأسباب وراء عدم حصول هذه المجازر على الشهادة هو صعوبة تغطية تكاليف التسجيل. ويختلف هذا عن منتجات الأغذية، التي يمكن تسجيلها للحصول على شهادة الحلال مجانًا من خلال ما يُعرف باسم "التصريح الذاتي" (Self Declare).

إنّ تسجيل شهادة الحلال في مدينة باتو يتمّ وفقًا للأنظمة المعمول بها من قِبل هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH)، حيث يتم التسجيل عبر بوابة إلكترونية موحّدة (نظام

النافذة الواحدة)، ومن ثم يتم إرشاد المتقدّمين ومساعدتهم من قبل فرقة عمل الحلال (Satgas Halal) أثناء عملية التسجيل، سواء كان ذلك من خلال نظام "التصريح الذاتي" (Self Declare) أو عن طريق النظام العادي (Reguler). وفيما يتعلّق بمدة صلاحية شهادة الحلال، فقد حصل اختلاف في التطبيق، فوفقًا للفتوى السابقة الصادرة عن مجلس العلماء الإندونيسي (MUI)، كانت شهادة الحلال صالحة لمدة ٤ إلى ٥ سنوات، أما في الوقت الحالي، فإنّ الشهادة تبقى سارية المفعول مدى الحياة ما لم يتم تغيير المواد أو العمليات المستخدمة في الإنتاج.[٤٥] كما قامت فرقة عمل الحلال في مدينة باتو أيضًا بنشر التوعية حول أهمية شهادة الحلال في أوساط المجتمع، مما يدلّ على أنّها تؤدي دورها كما ينبغي.

ب. الوصف العام لموقع البحث: مجازر الحيوانات والدواجن في مدينة باتو

تُعَدُّ مدينة باتو إحدى المدن الواقعة في جاوة الشرقية، والمعروفة بلقب "مدينة السياحة"، وقد تأسست سنة ٢٠٠١ بعد أن انفصلت عن مديرية مالانغ. ومن الناحية الجغرافية، تقع مدينة باتو بين °٧٤٤′—°٨٢٦′ جنوب خط الاستواء و°١٢٢١٧′—°١٢٢٥٧′ شرق خط غرينتش، وتبلغ مساحتها حوالي ٢٠٢,٣٠ كيلومتر مربع. تقع هذه المدينة على ارتفاع يتراوح بين ٦٨٠ إلى ١٢٠٠ متر فوق سطح البحر، وتُحاط بثلاثة جبال مشهورة،

[45] Satgas Halal Kota Batu, Wawancara, (Batu, 05 Maret 2025)

وهي: جبل باندیرمان، جبل أرجونا، وجبل ویلیرنغ. وبحسب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠١ المتعلّق بإنشاء مدينة باتو، فإن التقسيم الإداري للمدينة يتكوّن من ثلاث مناطق إدارية (كيتشاماطن)، وهي: منطقة باتو، منطقة جونريجو، ومنطقة بومياجي، وتنقسم هذه المناطق إلى ٢٠ قرية و٤ نواحٍ (كِلُوراهان).[٤٦]

استنادًا إلى نتائج المقابلات المباشرة مع المخبرين الذين يتوافقون مع محور البحث، تم الحصول على النتائج التالية: من بين ٣ مناطق (كيتشاماطن)، و٢٠ قرية، و٤ نواحٍ (كلوراهان) في مدينة باتو، ذكرت فرقة عمل الحلال (Satgas Halal) أن عدد مجازر الحيوانات والدواجن في المدينة هو: مسلخ واحد للحيوانات المجترّة (RPH) وحوالي ٢٠ مسلخًا للدواجن (RPU) أما البيانات المتعلقة بالمجازر التي حصلت على شهادة الحلال فهي كما يلي:

اسم المالك / المؤسسة	العنوان
مسلخ الحيوانات المجترّة بمدينة باتو	قرية موجورجو، منطقة جونريجو، باتو – مالانغ

[46] BPK Kota Batu, https://jatim.bpk.go.id/kota-batu/#

محمد هيرمانتو	شارع ووكير، زقاق ٤، رقم ١٢أ، حي تيمَس، منطقة كوتا باتو، RT 04 RW 11فيري فيرديانشاه
فيري فيرديانشاه	قرية جيردو، RT 02 RW 07، تولونغريجو، بوملجي
الحاجة نور روحمة	شارع ووكير، زقاق ٤، تيمَس، منطقة كوتا باتو
شركة جولدن أونغّاس (CV Golden Unggas)	شارع مارسي رقم ٨، RT 01 RW 02، قرية جونواتو، قرية جونريجو، منطقة جونريجو، كوتا باتو
مسلخ دواجن موألِّ النوع: دجاج لَحْم (Broiler)	شارع رايا بندنريجو رقم ٧٦، RT 05 RW 06، قرية بندنريجو، منطقة بوملجي
أدميرال رايتي فلاح برايوغا	شارع إير. سوكارنو ٧، رقم ١٠، حي دادابريجو، منطقة جونريجو

واهيو سلامت أفندي	شارع سومبر أوريب رقم ١٠، RT 03 RW 02، قرية كراجان، قرية تليكُنگ، منطقة جونريجو
محمد هيرمانتو	شارع ووكير، زقاق ٤، رقم ١٢أ، حي تيمَس، منطقة كوتا باتو، RT 04 RW 11فيري فيرديانشاه

جدول١,١

أسماء ومواقع المجازر الحاصلة على شهادة الحلال في مدينة باتو (المصدر: فرقة عمل الحلال بمدينة باتو)

يعتمد هذا البحث على منهج العينة غير الاحتمالية (Non-probability Sampling) من نوع العينة القصديّة (Purposive Sampling)، ومن خلال هذا المنهج، تم اختيار عيّنتين من مجازر الدواجن التي لم تحصل بعد على شهادة الحلال.

إسم المالك	**العنوان**
مسلخ أرتان	شارع حسن الدين رقم ١٩٤، جونريجو، منطقة جونريجو، مدينة باتو

مسلخ رحمة	شارع موجوانغي رقم ٤٤، موجورجو، منطقة جونريجو، مدينة باتو

جدول١,٢

أسماء ومواقع مجازر الدواجن التي لم تحصل على شهادة الحلال في مدينة باتو (المصدر: فرقة عمل الحلال بمدينة باتو)

ت.تحليل فعالية قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في كل من مجازر مدينة باتو من منظور سوريونو سوكانتو

إنّ موضوع هذا البحث هو كل مسلخ للحيوانات والدواجن في مدينة باتو، سواء الحاصلة على شهادة الحلال أو غير الحاصلة عليها، والتي تتكوّن من: مسلخ واحد للحيوانات المجترّة (RPH-R)، ثمانية مجازر دواجن (RPU) حاصلة على شهادة الحلال، ومسلخان للدواجن لم يحصلا بعد على الشهادة. وفيما يلي نتائج المقابلات المباشرة مع المخبرين الذين يتوافقون مع محور البحث:

١. مسلخ الحيوانات المجترّة بمدينة باتو

يُعتبَر مسلخ الحيوانات المجترّة هذا هو الوحيد من نوعه في مدينة باتو، ويخضع لإشراف دائرة الزراعة والثروة الحيوانية بمدينة باتو. يقع هذا المسلخ في قرية موجورجو، منطقة جونريجو، باتو – مالانغ، ويُقام على أرض تبلغ مساحتها ٣٥٠٠ متر مربع، وقد بدأ

نشاطه في عام ٢٠١٧، وتمّ تصميمه ليلتزم بالمعايير الفنية والصحية الخاصة في عملية ذبح الحيوانات (غير الدواجن). وقد حصل مسلخ مدينة باتو هذا على شهادة الحلال من مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣، ويُعَدُّ هذا الإنجاز دليلًا على التزام المسلخ بتوفير لحوم حلال وذات جودة عالية للمجتمع، وخاصةً للمجتمع المسلم.

قالت السيدة "ر" بصفتها الطبيبة البيطرية والمسؤولة عن إجراءات الحصول على شهادة الحلال في مسلخ مدينة باتو:

"الحمد لله، رغم أنّ مسلخ الحيوانات المجترّة في مدينة باتو هو الوحيد من نوعه، إلا أنه يضمّ ٣٥ شخصًا من جزارين معتمدين (JULEHA) وقد حصلوا جميعًا على شهادة الكفاءة من الهيئة الوطنية لاعتماد الكفاءات المهنية (BNSP). وهذه الخطوة تُؤكّد أن عملية الذبح في هذا المسلخ تتمّ وفقًا للمعايير الشرعية للحلال. عادةً، يقوم المسلخ بذبح ٢ إلى ٣ رؤوس من البقر يوميًا، ويتميّز بوجود مرافق مناسبة، بما في ذلك حظيرة استراحة للحيوانات، وكذلك فحص صحي من قبل الطبيب البيطري قبل الذبح. ويحرص هذا المسلخ على أن يكون اللحم المنتج آمنًا، صحيًا، سليمًا، وحلالًا (ASUH)، ولذلك لا داعي لقلق المجتمع من ناحية الحلال. وأتمنى أيضًا أن يتم إنشاء المزيد من المسالخ في مدينة باتو، نظرًا لزيادة الطلب على لحوم الحيوانات المجترّة، خصوصًا من قبل الفنادق، والمطاعم، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة (UMKM)."[٤٧]

[47] Ibu R selaku dokter hewan dan pengurus sertifikasi halal RPH-R Kota Batu, Wawancara, (Batu, 7 Maret 2025).

بعد إجراء الملاحظة المباشرة في الميدان، قام الباحث بتحليل مدى فعالية قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسلخ الحيوانات المجترّة بمدينة باتو، وذلك من منظور سوريونو سوكانتو.

١) عامل القانون

جميع الموظفين العاملين في مسلخ الحيوانات المجترّة (RPH-R)، بما فيهم الجزارون الحاصلون على شهادة الحلال (JULEHA)، على دراية تامة بقرار هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣. وقد فهم كل منهم أهمية الحصول على شهادة الحلال في منتجات الذبح، لأنها تمثّل المرحلة النهائية في إنتاج منتج يعتمد على اللحوم كمادة أساسية. وتُعتَبر هذه اللائحة أيضًا مرجعًا مهمًا وداعمًا للمسلخ الذي قد حصل بالفعل على شهادة الحلال، حيث تُستخدم كمرجع تنظيمي رسمي في أداء الأنشطة اليومية.

٢) عامل إنفاذ القانون

استنادًا إلى المعلومات التي حصل عليها الباحث من المخبرين في مسلخ الحيوانات المجترّة بمدينة باتو، فإنّ جميع الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون، مثل الحكومة، وفرقة عمل الحلال، ودائرة الثروة الحيوانية، تتحمّل المسؤولية الكاملة في الرقابة وإصدار شهادات الحلال، وهي على أتمّ الاستعداد لتقديم الإرشاد والتوجيه حول كيفية الامتثال لقرار

BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣، وكذلك لأحكام الشريعة الإسلامية. كما أن دور الجزارين المعتمدين في مدينة باتو (JULEHA)، وعددهم ٣٥ شخصًا، واضح في الحفاظ على كفاءتهم في أداء الذبح الشرعي، ويُثبَت ذلك من خلال إجراء دورات تدريبية دورية لهم من وقت لآخر. وبالمثل، فإن الرقابة البيطرية من قِبل الأطباء البيطريين تتمثل في فحص صحة الحيوانات قبل الذبح، والتأكّد مما إذا كانت صالحة للذبح شرعًا وبيطريًا أم لا.

٣) عامل المرافق والتجهيزات

تُعتَبَر المرافق والبُنى التحتية في مسلخ الحيوانات المجترّة بمدينة باتو مناسبة للحصول على شهادة الحلال. فالمسلخ يحتوي على حظيرة استراحة للحيوانات، وغرفة ذبح نظيفة وصحيّة، بالإضافة إلى معدات ذبح تتوافق مع المعايير الشرعية للحلال. ومع ذلك، يرى الباحث أنه من الضروري إجراء تحسينات على المرافق والتجهيزات، نظرًا لوجود عدد من المباني غير المعتنَى بها وتعاني من الإهمال والنظافة. وتُقدّم حكومة مدينة باتو أيضًا تسهيلات وتوجيهات تتعلق بإجراءات الحصول على شهادة الحلال، إلا أنه لا يزال هناك حاجة لتعزيز جانب المتابعة الدورية، خاصة فيما يتعلّق بـ الالتزام المستمر بالمعايير الشرعية للحلال.

٤) عامل المجتمع

يتمتّع سكان مدينة باتو بدرجة عالية من الوعي بأهمية استهلاك اللحوم الحلال، إذ غالبًا ما يكون المجتمع هو من يطالب أصحاب مجازر الحيوانات والدواجن بضرورة الامتثال للمعايير الشرعية للحلال التي وضعتها هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH).

٥) عامل الثقافة

إنّ مدينة باتو بوصفها منطقة يُشكّل فيها المسلمون الأغلبية، فهي تدعم بشكل كبير تطبيق نظام شهادة الحلال، لأنه يتماشى مع القيم الدينية والمعتقدات التي يلتزم بها أفراد المجتمع.

٢. مسلخ دواجن برابو (Prabu)

يقع مسلخ دواجن برابو في قرية جيردو، RT 02 RW 07، تولونغريجو، بومياجي. وقد حصل هذا المسلخ على شهادة الحلال منذ مارس ٢٠٢٣، بالإضافة إلى حصوله على شهادة رقم التسجيل الصحي للحيوانات (NKV). ويُعتَبَر هذا الإنجاز دليلاً على التزام مسلخ برابو بتوفير منتجات لحوم دواجن تكون حلالًا وذات جودة عالية، وخاصةً للمجتمع المسلم في المنطقة.

قال السيد "في"، صاحب مسلخ دواجن برابو:

"الحمد لله، لقد حصل مسلخي على شهادة الحلال منذ عام ٢٠٢٣، رغم أنّ العملية استغرقت وقتًا طويلًا ومرت بعدة مراحل، إلا أننا تمكّنا في النهاية من الحصول على الشهادة. عملية التسجيل الآن لم تعُد سهلة كما كانت من قبل صدور هذا القرار يا أختي، ففي السابق، كان يكفي وجود بطاقة الهوية (KTP)، ومشرف شرعي (والأهم أن يكون مسلمًا)، ثم يأتي المدقق (المفتش) إلى الموقع لمعاينة طريقة الذبح، ومن ثم تصدر الشهادة فورًا. أما الآن، فيجب أن يكون الجزار حاصلًا على شهادة حلال، وكذلك شهادة من هيئة BNSP. وما يزيد الأمر صعوبة هو تكاليف التسجيل، فقد أنفقت مؤخرًا حوالي ٣.٤٠٠.٠٠٠ روبية، منها ٦٥٠.٠٠٠ روبية لهيئة BPJPH، والباقي لمؤسسة التفتيش الحلال (LPH). أرى أن هذا يشكل عبئًا كبيرًا، خاصةً على أصحاب الأعمال الصغيرة أمثالي. كان من الأفضل أن تنصّ اللوائح على التفريق بين المشاريع الكبيرة والصغيرة، أما المعاملة الموحدة بهذا الشكل، فإنها بصراحة تُرهق أصحاب المشاريع الصغرى. وفوق ذلك، فإن من لا يملكون معرفة كافية بالإجراءات، سيجدون صعوبة في التسجيل. لذلك، أتمنى أن تكون هناك تسهيلات خاصة لأصحاب المشاريع الصغيرة (UMK). بصراحة، الحكومة وفرقة عمل الحلال قد قاموا فعلًا بتوعية المجتمع بأهمية شهادة الحلال، وهم يُساعدون كثيرًا كل من يريد التسجيل، لكن بسبب قلة معرفة بعض أصحاب الأعمال، لا يزال هناك كثيرون لم يسجلوا مجازرهم للحصول على الشهادة، إضافة إلى مسألة التكاليف التي يراها البعض مرتفعة. والحمد لله، لقد أصبح مسلخي هذا نموذجًا يُحتذى به من قِبل مجازر دواجن أخرى، حيث يزورني أصحاب الأعمال من مناطق مختلفة مثل كديري، وموجوكيرتو، ومدينة مالان"[٤٨]

تحليل فعالية قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسلخ دواجن برابو من منظور سوريونو سوكانتو.

[48] Bapak V Pelaku Usaha Rumah Potong Unggas Prabu, Wawancara, (Batu, 07 Maret 2025)

١) عامل القانون

أوضح السيد "في" أنه على علم بصدور قرار BPJPH هذا، إلا أنه أشار إلى أن إجراءات تسجيل شهادة الحلال كانت أسهل بكثير قبل صدور القرار رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣. ويُظهر هذا الأمر أن اللائحة الجديدة قد أحدثت تغييرات جوهرية في آلية منح التراخيص. فمن خلال إلزامية وجود جزار معتمد (JULEHA)، والحصول على شهادة من هيئة BNSP، أصبحت معايير الامتثال أكثر صرامة. لكن من جهة أخرى، فإن هذه التغييرات قد تُشكّل تحديًا كبيرًا لأصحاب الأعمال الذين لم يستوعبوا بعد تفاصيل التنظيم الجديد.

٢) عامل إنفاذ القانون

في هذا السياق، تلعب كل من هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) وهيئة التفتيش الحلال (LPH) دورًا رئيسيًا في الرقابة وإصدار شهادة الحلال. ومع ذلك، فإن التكاليف المرتفعة (٣.٤٠٠.٠٠٠ روبية) كانت محل شكوى من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة مثل السيد "في". أما فيما يتعلق بالتدقيق والرقابة، فقد كانت الإجراءات أبسط قبل صدور القرار الجديد، بينما أصبحت اليوم أكثر صرامة بسبب المتطلبات الإضافية، مثل ضرورة

حصول الجزارين على الشهادات الرسمية. ويُظهر هذا التطور أن هناك تحسينًا في جودة الرقابة، ولكنه في الوقت نفسه أصبح عبئًا إداريًا وماليًا على أصحاب الأعمال.

٣) عامل المرافق والتجهيزات

تُعد تكاليف شهادة الحلال العالية عائقًا كبيرًا أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة (UMK)، مما يدلّ على أن التنظيمات لم تأخذ بعين الاعتبار بشكل كافٍ مسألة القدرة المالية للمشاريع الناشئة. إضافة إلى ذلك، فإن قلة التوعية والتثقيف حول إجراءات الشهادة جعلت الكثير من أصحاب الأعمال يشعرون بالحيرة والارتباك أثناء عملية التسجيل.

٤) عامل المجتمع

من حيث مستوى التزام المجتمع، فإن ارتفاع تكلفة شهادة الحلال قد يدفع بعض أصحاب الأعمال إلى تجنّب إجراءات الشهادة أو اللجوء إلى طرق مختصرة، مما يُمكن أن يُقَلِّل من فعالية تنفيذ اللوائح. ومع ذلك، فإن سكان مدينة باتو لديهم وعي كبير بأهمية شهادة الحلال، ويتجلّى ذلك من خلال سؤال المستهلكين عن وجود الشهادة قبل شراء اللحوم.

٥) عامل الثقافة

إن نظام التسجيل الجديد لشهادة الحلال، الذي يتّسم بمعايير أعلى وأكثر صرامة، قد يُمثّل تحدّيًا لأصحاب الأعمال الذين اعتادوا على النظام القديم. ومع ذلك، فإن رغم صعوبة هذا النظام الجديد، فهو يُسهم في رفع مستوى ثقة المجتمع بمنتجات اللحوم الحلال، ويُؤكّد مطابقتها الحقيقية لأحكام الشريعة الإسلامية.

٣. مسلخ دواجن "غود فود أرمادا جايا" (Good Food Armada Jaya)

يقع مسلخ دواجن غود فود أرمادا جايا في شارع إير. سوكارنو IV، رقم ١٠، حي دادابريجو، منطقة جونريجو. وقد تم تأسيس شركة "دجاج غود فود أرمادا جايا" منذ عام ٢٠٠٠، وقامت بتجديد شهادة الحلال في بداية عام ٢٠٢٤. ويُعَدّ هذا الإنجاز دليلًا على التزام هذا المسلخ بتوفير لحوم دواجن حلال وذات جودة عالية للمجتمع، وخاصةً المجتمع المسلم.

وقد صرّحت السيدة "أ" بصفتها صاحبة مسلخ دواجن غود فود أرمادا جايا بما يلي:

"في البداية، كان مسلخي هذا قد حصل على شهادة الحلال، ولكن في عام ٢٠٢٢ انتهت مدة صلاحيتها وحان وقت تجديدها. وللأسف، تأخرتُ في تجديدها لأن زوجي – رحمه الله – كان هو من يتولى جميع هذه الأمور، ولما تُوفي في نفس العام، اضطُررتُ إلى أن أبدأ كل شيء من الصفر. الحمد لله، تعرّف ابني على أحد أصدقائه الذي يعمل في هيئة مراقبة الدواء والغذاء (BPOM)، فهذا سهّل علينا معرفة إجراءات التسجيل. لكن بصراحة، لا زلت أشعر بالحيرة بسبب النظام الحالي، لأن هناك العديد

من المتطلبات والوثائق اللازمة. أما عن سبب حرصي على تجديد شهادة الحلال، فهو ليس فقط لأنه واجب قانوني، بل لأن العملاء أنفسهم صاروا يطالبون بها. فمعظمهم الآن يسألون أولًا: هل المنتج حاصل على شهادة الحلال أم لا؟ أذكر أنني أنفقت حوالي خمسة ملايين روبية على عملية التسجيل هذه. أما من ناحية التوعية الحكومية، فقد وصلني فعلاً الخبر والمعلومة، وأرى أن فرقة عمل الحلال (Satgas Halal) قامت بواجبها بشكل فعّال. ولكن بسبب قلة فهمي للنظام الجديد، أجد صعوبة في تطبيقه على عملي، وخاصةً أن مشروعي لا يزال صغيرًا، وكذلك حال مشاريع أخرى مماثلة."[٤٩]

تحليل فعالية قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسلخ دواجن "غود فود أرمادا جايا" من منظور سوريونو سوكانتو

١) عامل القانون

استنادًا إلى تصريح السيدة "أ" بصفتها صاحبة المشروع في المسلخ، يمكن القول إنها على دراية بوجود قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ المتعلّق بتنظيم نظام ضمان المنتجات الحلال في مجال ذبح الحيوانات المجترّة والدواجن، وذلك بفضل الجهود التوعوية التي قامت بها الحكومة بشأن هذا القرار. ومع ذلك، أعربت السيدة "أ" عن أن نظام شهادة الحلال الحالي أكثر تعقيدًا من السابق، نظرًا لكثرة المتطلبات والمستندات اللازمة. ويُشير هذا الأمر

[49] Ibu A Pelaku Usaha Ayam Potong Good Food Armada Jaya, Wawancara, (Batu, 07 Maret 2025).

إلى أن اللوائح الحالية لم تُصاغ بشكل يجعلها سهلة الفهم من قِبل جميع أصحاب المشاريع، خصوصًا الذين يتعاملون مع هذه الإجراءات للمرة الأولى.

٢) عامل إنفاذ القانون

نظرًا لوصول معلومة إلزامية شهادة الحلال إلى السيدة "أ" بصفتها صاحبة المسلخ، يمكن القول إنّ فرقة عمل الحلال (Satgas Halal) قد أدّت دورها بفعالية في جانب التوعية والتواصل. ومع ذلك، فإن فعالية هذا الدور لا تزال محدودة، لأن ليست كلّ صاحبات وصاحبي المشاريع لديهم الفهم الكافي لتطبيق اللوائح بشكل صحيح.

٣) عامل المرافق والتجهيزات

استنادًا إلى التصريحات السابقة، يمكن استنتاج أن هناك صعوبة في تطبيق اللوائح الجديدة، وذلك بسبب قلة الفهم لدى بعض أصحاب المشاريع حول النظام الجديد لشهادة الحلال. كما أن ارتفاع تكاليف التسجيل يُعتَبَر عائقًا كبيرًا أمام المشاريع الصغيرة الناشئة، مما يُظهِر أن التنظيم الحالي قد لا يكون مناسبًا بعد لجميع فئات أصحاب الأعمال، وخاصةً من هم في بداية مشوارهم التجاري.

٤) عامل المجتمع

في الوقت الحاضر، يُعتبَر المستهلكون أكثر وعيًا وحرصًا، ويطالبون بضمان حلال المنتجات قبل الشراء. ويُظهر هذا أن وعي المجتمع باللوائح المتعلقة بالحلال آخذ في الازدياد، مما يُشكّل دافعًا قويًا لأصحاب المشاريع للامتثال لها، حتى مع وجود صعوبات في الإجراءات الإدارية. ومن ناحية أخرى، فإن عددًا كبيرًا من أصحاب المشاريع لا يزالون يواجهون صعوبة في فهم النظام الجديد. فإذا كانت اللوائح معقدة للغاية ولم تُرافقها توعية وتعليم كافيان، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الامتثال لهذه اللوائح.

٥) عامل الثقافة

في حالة السيدة "أ"، كانت إجراءات شهادة الحلال في السابق تُدار من قِبل زوجها، ولما توفّي زوجها، اضطُرّت إلى تعلّم كيفية إدارة الأمور بنفسها من البداية. ويعكس هذا الواقع أن بعض أصحاب المشاريع لا يزالون يعتمدون على أفراد معيّنين في إدارة شؤون الشهادات والتراخيص، مما يجعلهم يواجهون صعوبة في التكيّف عند حدوث تغييرات أو غياب الشخص المسؤول.

٤. مسلخ دواجن "سومبر أوريب" (Sumber Urip)

يقع مسلخ دواجن سومبر أوريب في شارع سومبر أوريب رقم ١٠، RT 03 RW 02، دُسُون كراجان، قرية تليكُوْنغ، منطقة جونريجو. ويختص هذا المسلخ ليس فقط بذبح

الدجاج، بل يشمل أيضًا ذبح البط ومواشي أخرى من الدواجن. وقد تأسس هذا المسلخ في عام ٢٠٢٠، وحصل على شهادة الحلال في نهاية عام ٢٠٢٣. ويُعتَبَر هذا الإنجاز دليلًا على التزام مسلخ سومبر أوريب بتوفير منتجات لحوم دواجن حلال وذات جودة عالية للمجتمع، وخاصةً للمجتمع المسلم.

قال السيد "و"، صاحب مسلخ دواجن سومبر أوريب:

"بالنسبة لتسجيل شهادة الحلال في هذا المسلخ، فقد شعرتُ أن الأمر معقّد نوعًا ما، بسبب كثرة المتطلبات والشروط التي يجب استيفاؤها. لقد فشلتُ ثلاث مرات في تسجيل مشروعي، وذلك لأنني لا زلتُ في طور التعلّم، ولم يكن هناك من يوجّهني. لكن الحمد لله، جاء شخص يُدعى "ماس واهيو" وساعدني في إجراءات التسجيل. في الحقيقة، عُرض عليّ أن أسجّل بطريقة سريعة ومباشرة، ولكن بتكلفة تبلغ ٨ ملايين روبية، ولأنني لا زلتُ في مرحلة تأسيس مشروعي، اخترت التسجيل العادي (النظامي) بمساعدة ماس واهيو. وأشعر أن فرقة عمل الحلال في مدينة باتو لا تقوم بدور كافٍ في الوصول إلى أصحاب المشاريع وتوجيههم نحو التسجيل. وأتمنى من الحكومة أن تكون أكثر قربًا وتفهّمًا لأصحاب المشاريع الصغيرة الذين لم يحصلوا بعد على شهادة الحلال، وأن تُقيم تدريبات ودورات حول الذبح الصحيح، حتى يَفهم أصحاب المجازر كيفية الذبح وفق الشريعة، مما يجعل اللحم صحيًا وطويل الأمد. فمدينة باتو هي مدينة سياحية، والطلب على اللحوم فيها مرتفع، سواء من قبل المطاعم، الفنادق، أو مشاريع UMKM الأخرى، وغالبًا ما يسألون أولًا: هل اللحم حلال؟"[٥٠]

[50] Bapak W Pelaku Usaha Rumah Potong Unggas Sumber Urip, Wawancara, (Batu, 07 Maret 2025).

تحليل فعالية قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسلخ دواجن سومبر أوريب من منظور سوريونو سوكانتو

١) عامل القانون

استنادًا إلى تصريح السيد "و"، يمكن الاستنتاج أن إجراءات تسجيل شهادة الحلال تُعدّ معقّدة نسبيًا، وذلك بسبب كثرة الشروط والمتطلبات. وقد فشل في التسجيل ثلاث مرات، بسبب نقص الفهم والإرشاد حول النظام. ويُشير ذلك إلى أن التنظيم الحالي لا يزال غير سهل الفهم أو التطبيق من قِبل أصحاب المشاريع، خصوصًا الذين يتعاملون مع التسجيل لأول مرة. فإذا كان العديد من أصحاب الأعمال يواجهون صعوبة في تطبيق هذه اللوائح، فإن فعالية هذه القوانين تصبح ضعيفة، ولا تؤدي وظيفتها بشكل شامل في تنظيم القطاع المستهدف.

٢) عامل إنفاذ القانون

يشعر السيد "و" بأن فرقة عمل الحلال (Satgas Halal) في مدينة باتو لا تقوم بدور نشط في إرشاد أصحاب المشاريع أو في الوصول إليهم لمساعدتهم في إجراءات التسجيل لشهادة الحلال. ففي غياب الإرشاد والتوجيه الكافي، يجد العديد من أصحاب المشاريع

صعوبة في فهم النظام الجديد، مما يُشير إلى أن دور الجهات المنفذة للأنظمة لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق فعالية التنظيم بشكل كامل.

٣) عامل المرافق والتجهيزات

بالنسبة لتكاليف التسجيل، فالسيد "و" لا يرى أنها باهظة جدًا، لكنه يرى أنها قد تكون مرهقة لأصحاب المشاريع الأصغر منه، خاصةً وأن اللوائح الحالية لا تُفرّق بين أنواع أو أحجام المشاريع. أما فيما يخص التدريبات الخاصة بالذبح الشرعي، فهو يرى أنها غير كافية في الوقت الحالي، مع أنها – حسب رأيه – في غاية الأهمية، لأنها تُساهم بشكل مباشر في تحسين جودة وسلامة اللحوم بعد الذبح.

٤) عامل المجتمع

في تصريحه، أشار السيد "و" إلى أن مدينة باتو بوصفها مدينة سياحية، فإن الطلب على اللحوم الحلال من قِبل المطاعم، الفنادق، ومشاريع UMKM مرتفع جدًا. ويُشير هذا إلى أن وعي المجتمع وإدراكه لأهمية الحلال في تزايد مستمر، مما يُشكّل دافعًا لأصحاب المشاريع لتلبية المعايير الشرعية للحلال. ومع ذلك، إذا كان وعي المجتمع في ازدياد، لكن الوصول إلى الإجراءات التنظيمية صعب على أصحاب المشاريع، فقد يؤدي ذلك إلى اختلال بين الطلب والعرض في المنتجات الحلال المعتمدة.

٥) عامل الثقافة

في السابق، كانت إجراءات الحصول على شهادة الحلال أكثر بساطة، أما الآن، فقد أصبحت أكثر صرامة وتعددًا في الشروط والمتطلبات. أصحاب المشاريع الذين لم يعتادوا على هذا النوع من الإجراءات التنظيمية يجدون صعوبة في التكيّف مع النظام الجديد، خصوصًا إذا لم يكن هناك مرافقة أو توجيه فعّال من قِبل الحكومة. ونتيجةً لصعوبة تطبيق هذه اللوائح، قد يلجأ بعض أصحاب الأعمال إلى تجاهل الأنظمة أو البحث عن طرق مختصرة، وهو ما يُهدّد فعالية القانون ويُضعف من أثره في الواقع.

٥. مسلخ دواجن "غولدن أونغّاس" (Golden Unggas)

يقع مسلخ دواجن غولدن أونغّاس في شارع مارسي رقم ٨، RT 01 RW 02، دُسُن جونواتو، قرية جونريجو، منطقة جونريجو، مدينة باتو. تأسس هذا المسلخ في عام ٢٠٢٢، وقد حصل على شهادة الحلال في نهاية عام ٢٠٢٣. ويُعتَبَر هذا الإنجاز دليلاً على التزام مسلخ غولدن أونغّاس بتوفير لحوم دواجن تكون حلالًا وذات جودة عالية للمجتمع، وخاصةً للمجتمع المسلم.

قال السيد "ك"، صاحب مسلخ دواجن غولدن أونغّاس:

"بصفتنا من أصحاب المشاريع في مسلخ غولدن أونغّاس، ندرك أهمية شهادة الحلال بوصفها جزءًا من الامتثال للتنظيمات، وكذلك وسيلة لتعزيز ثقة المستهلكين بمنتجاتنا. لكن على أرض الواقع، لا تزال هناك تحديات في تطبيق هذه التنظيمات، مثل محدودية الفهم الفني لدى بعض أصحاب المشاريع بما يخص المعايير المطابقة للشروط الشرعية للحلال. وكذلك ما يتعلق بالبنية التحتية والتجهيزات التي تتطلب تكاليف مرتفعة نسبيًا لإنشائها. ومن وجهة نظري، لا بد من زيادة التوعية، وتكثيف برامج الإرشاد والمتابعة الميدانية المباشرة لأصحاب المشاريع، لكي تُنفّذ عملية الشهادة بشكل أكثر فاعلية. ونأمل أن تكون هناك حلول مناسبة لهذه الإشكاليات، ودعم من الحكومة، حتى لا تكون اللوائح مجرد عبء إداري، بل أن تتحول إلى فائدة حقيقية لاستمرارية أعمالنا، وتسهم في تقديم منتجات دواجن أكثر جودة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية لصالح المستهلك."[٥١]

تحليل فعالية قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسلخ دواجن "غولدن أونغّاس" من منظور سوريونو سوكانتو

١) عامل القانون

أشار السيد "ك" بصفته صاحب المشروع إلى أنه يُدرك أهمية شهادة الحلال كونها جزءًا من الامتثال للتنظيمات وأداة لتعزيز ثقة المستهلكين. وهذا يُظهر أن التنظيم الحالي يتمتع بهدف نبيل ويمكن قبوله من قِبل أصحاب المشاريع. ومع ذلك، يُواجه تطبيق هذا التنظيم تحديات فعلية، منها نقص الفهم الفني لدى بعض أصحاب المشاريع بخصوص معايير

[51] Bapak K Pelaku Usaha Rumah Potong Unggas Golden Unggas, Wawancara, (Batu, 08 Maret 2025).

الحلال. لذلك، ينبغي أن يُرافق التنظيم بدليل إرشادي واضح وتثقيف كافٍ، حتى يتمكن أصحاب المشاريع من تطبيقه بشكل صحيح وسليم.

٢) عامل إنفاذ القانون

استنادًا إلى تصريح السيد "ك"، يمكن الاستنتاج أن هناك حاجة ملحّة لمزيد من التوعية المكثفة وكذلك مرافقة أقرب وأكثر استمرارية لأصحاب المشاريع. ويجب أيضًا أن يكون أصحاب المشاريع أكثر اهتمامًا بالمعلومات المتعلقة بأعمالهم، حتى يتمكن المنفّذون للأنظمة من تقديم الدعم والإرشاد بشكل أفضل وأكثر فاعلية. وبناءً على الملاحظة الميدانية المباشرة في مسلخ غولدن أونغّاس، فإن هذا المسلخ يضم فقط ذابحًا شرعيًا واحدًا (JULEHA)، بينما تنصّ المادة في قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ على وجوب وجود اثنين على الأقل من JULEHA في كل مسلخ. وهذا يُثير التساؤلات حول كيفية حصول المسلخ على شهادة الحلال، ويُظهر ضعفًا في دور فرقة عمل الحلال (Satgas Halal) في تنفيذ المهام الموكلة إليها بشكل دقيق.

٣) عامل المرافق والتجهيزات

من أبرز التحديات التي أشار إليها السيد "ك" هو ارتفاع التكاليف اللازمة لتلبية معايير الحلال. ومن وجهة نظر فعالية القانون، فإن التنظيم يصعب تطبيقه في حال غياب البنية

التحتية والتجهيزات المناسبة. وعليه، ينبغي على الحكومة أن توفر حلولًا عملية، مثل تقديم دورات تدريبية مجانية، وتخفيف الأعباء المالية على أصحاب المشاريع الصغيرة، حتى يُمكن تطبيق اللوائح بشكل أكثر فاعلية وعدالة.

٤) عامل المجتمع

إن الوعي بأهمية شهادة الحلال موجود بالفعل بين أصحاب المشاريع، وخاصةً بسبب ارتفاع طلب المستهلكين على المنتجات الحلال. ومع ذلك، فإن وجود فجوة بين الوعي والقدرة على الامتثال للأنظمة قد يؤدي إلى ضعف فعالية هذه اللوائح في التطبيق العملي.

٥) عامل الثقافة

في هذا السياق، يجب على أصحاب المشاريع أن يدركوا أن شهادة الحلال في مسالخ الدواجن ليست مجرد إجراء إداري فحسب، بل هي وسيلة مهمة لتعزيز ثقة المستهلكين وكذلك لزيادة القدرة التنافسية للمشروع في نطاق أوسع. ولذلك، لا بد من تغيير طريقة التفكير لدى بعض أصحاب المشاريع تجاه هذا الموضوع، وفي الوقت نفسه، ينبغي على الحكومة أن تكون أكثر نشاطًا وفاعلية في نشر الوعي حول أهمية الحصول على شهادة الحلال في مسالخ الدواجن، حتى يفهم أصحاب المشاريع ذلك ويُدركوا مسؤوليّتهم في تطبيقه.

٦. مسلخ دواجن الحاجة نور روحماه

يقع مسلخ دواجن الحاجة نور روحماه في شارع ووكير، زقاق ٤، منطقة تِماس، مدينة باتو. وقد تأسس هذا المسلخ منذ ٤٣ سنة. وكان سابقًا يحمل شهادة الحلال، وعندما صدرت اللائحة الجديدة، بادرت إدارة المسلخ بتسجيل شهادة الحلال من جديد، وحصلت على شهادة الحلال في نهاية عام ٢٠٢٣. ويُعَدّ هذا الإنجاز دليلاً على التزام مسلخ الحاجة نور روحماه بتوفير لحوم دواجن تكون حلالًا وذات جودة عالية للمجتمع، وخاصةً للمجتمع المسلم.

قالت السيدة الحاجة نور روحماه، صاحبة مسلخ دواجن الحاجة نور روحماه:

"مشروعي هذا قائم منذ زمن طويل، حيث يعمل منذ ٤٣ سنة إلى يومنا هذا. وقد حصلتُ بالفعل على شهادة الحلال منذ فترة طويلة، ولكني قمتُ بتجديدها في نهاية عام ٢٠٢٣. وبالنسبة لإجراءات التسجيل، فلم تعد كما كانت في السابق، بل أصبحت الآن أكثر تفصيلًا ودقة في خطواتها. والحمد لله، تلقيتُ المساعدة في إدارة إجراءات الشهادة من شخص أعرفه. وأتمنى أن يكون جميع أصحاب مسالخ الدواجن مثل حالتي، أن يحصلوا على شهادة الحلال، لأن ذلك في الحقيقة من الأنظمة التي يجب الالتزام بها. ولكن للأسف، ما أراه في الميدان هو أن عددًا قليلاً فقط قاموا بتسجيل منشآتهم، ولا أعلم على وجه التحديد ما السبب وراء ذلك."[٥٢]

[52] Ibu HJ Pelaku Usaha Rumah Potong Unggas HJ Nur Rohmah, Wawancara, (Batu, 08 Maret 2025).

تحليل فعالية قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسلخ دواجن الحاجة نور روحماه من منظور سوريونو سوكانتو

١) عامل القانون

استنادًا إلى تصريح السيدة الحاجة نور روحماه بصفتها صاحبة المسلخ، فإنها تُقرّ بأن إجراءات تسجيل شهادة الحلال في الوقت الحالي أصبحت أكثر تفصيلًا ودقة مقارنة بالسابق. ويُظهر هذا أن التنظيم الجديد قد شهد تطوّرًا في معايير الدقة والصرامة المعتمدة. وفي الحقيقة، فإن وضوح وتفصيل اللوائح التنظيمية قد يُسهم في تعزيز مستوى الحلال في المنتجات، ورفع مستوى التزام أصحاب المشاريع بالتنظيمات المعمول بها. ومع ذلك، فإن هذا النوع من التنظيمات المفصلة يجب أن يُرافقه أيضًا توعية فعالة وتقريب مناسب لأصحاب المشاريع، حتى تُطبَّق هذه اللوائح بشكل فعّال وتُحقق أهدافها المرجوة.

٢) عامل إنفاذ القانون

يُنظر إلى عامل إنفاذ القانون من زاويتين: الأولى هي مدى التزام الجهات المنفذة للقانون بأداء مهامها على الوجه المطلوب، والثانية هي مدى فهم ووعي وامتثال أصحاب المشاريع للقوانين واللوائح التنظيمية. واستنادًا إلى التصريحات المذكورة، يمكن الاستنتاج أن دور الحكومة لا يزال غير فعّال بالشكل الكامل، وهذا يتجلى في وجود عدد كبير من مسالخ

الدواجن التي لم تحصل بعد على شهادة الحلال. ومن جهة أخرى، يُوصى بشدة أن يكون لدى أصحاب المشاريع مزيد من الحسّ والاهتمام تجاه هذه اللوائح، حتى يتمكنوا من الاستفادة من توجيه ودعم فرقة عمل الحلال (Satgas Halal) في تطبيق هذه الأنظمة في مسالخهم بشكل صحيح.

٣) عامل المرافق والتجهيزات

استنادًا إلى تصريح السيدة الحاجة نور روحماه، فإنها لم تُبدِ أيّ اعتراض أو صعوبة تتعلق بالمرافق والتجهيزات، مثل تكاليف التسجيل أو الموقع أو غيرها من الأمور الفنية. وقد يُعزى هذا إلى أن مسلخها قائم منذ زمن طويل، مما يجعلها أكثر استقرارًا واستعدادًا من حيث الإمكانات والخبرة.

٤) عامل المجتمع

يُنظر إلى هذا العامل من خلال استجابة المجتمع وأصحاب المشاريع تجاه التنظيمات واللوائح. وفي هذا السياق، يتضح أن المجتمع أصبح أكثر وعيًا بأهمية شهادة الحلال، ويتجلى ذلك من خلال تكرار استفسارات المستهلكين حول وجود الشهادة قبل شراء المنتجات. أما بالنسبة لأصحاب المشاريع، فليس جميعهم قد طبّق هذه التنظيمات حتى

الآن، مما يُشير إلى أن هناك شريحة منهم لا تزال تفتقر إلى الفهم الكافي حول أهمية شهادة الحلال في المسالخ.

٥) عامل الثقافة

يمكن أن يكون العامل الثقافي من الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض مستوى تسجيل شهادة الحلال، وذلك لأن عددًا من أصحاب المشاريع لا يزال يعتقد أن شهادة الحلال ليست ضرورية ما دام الذبح يتم وفق الطريقة الإسلامية. ونتيجةً لهذا التصور، يجب على الحكومة أن تكون أكثر فاعلية في تغيير هذا التفكير، حتى يعتبر جميع أصحاب المشاريع أن شهادة الحلال معيارٌ إلزامي يجب الالتزام به، وليس مجرد خيار إداري أو شكلي.

٧. مسلخ دواجن "عم هرمان" (Om Burhan)

يقع مسلخ دواجن عم هرمان في شارع ووكير، الزقاق الرابع، RT 04 RW 11، رقم ١٢، حي تِماس، منطقة مدينة باتو. وقد حصل هذا المسلخ على شهادة الحلال في عام ٢٠٢٤. ويُعد هذا الإنجاز دليلًا على التزام مسلخ دواجن عم هرمان بتوفير منتجات لحوم دواجن تكون حلالًا وذات جودة عالية للمجتمع، وخاصةً للمجتمع المسلم.

قال السيد "هـ"، صاحب مسلخ دواجن عم هرمان:

"لقد حصل مسلخي على شهادة الحلال في عام ٢٠٢٤، وقد ساعدني أحد أصدقائي في إجراءات التسجيل، لذا لا أُدرك جميع التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع بشكل كامل. وقد علمتُ بالمعلومات من خلال النشاطات التوعوية التي نظّمتها فرقة عمل الحلال في منطقتنا. بالإضافة إلى ذلك، فقد طُلب مني من قبل الزبائن أن أوفّر شهادة الحلال، لأن عددًا كبيرًا من المستهلكين يسألون عن وجود هذه الشهادة. وفي مسلخي، يوجد لدينا ٦ من الجزارين الحاصلين على شهادة JULEHA، وقد تلقّوا التدريب اللازم وحصلوا على الشهادات المطلوبة."[٥٣]

وبعد قيام الباحث بالملاحظة المباشرة في الميدان، قام بتحليل فعالية قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسلخ دواجن عم هرمان، وذلك من منظور النظرية التي وضعها سوريونو سوكانتو.

١) عامل القانون

تم تطبيق قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ بشكل جيد، حيث إن مسلخ الدواجن الذي يديره السيد "هـ" قد حصل على شهادة الحلال. ومع ذلك، من المؤسف أن السيد "هـ" لا يملك فهماً كافيًا لإجراءات الحصول على الشهادة، لأنه أتمّ العملية بمساعدة صديقه. ويُظهر هذا أنه رغم تطبيق اللوائح، فإن الفهم المباشر من قبل صاحب المشروع

[53] Bapak H Selaku Pelaku Usaha Rumah Potong Om Herman, Wawancara, (Batu, 08 Maret 2025).

لا يزال محدودًا. وإن فعالية أي تنظيم قانوني لا تُقاس فقط بمستوى الامتثال، بل تُقاس أيضًا بمدى فهم المعنيين للقواعد واللوائح المطبقة عليهم.

٢) عامل إنفاذ القانون

تلقى السيد "هـ" المعلومات المتعلقة بشهادة الحلال من خلال التوعية التي قامت بها فرقة عمل الحلال في منطقته، وهذا يُشير إلى أن دور فرقة العمل كجهة تنفيذية للأنظمة يسير بشكل جيد في جانب التوعية. ومع ذلك، فإن حقيقة عدم فهم السيد "هـ" الكامل لإجراءات التسجيل، رغم حصوله على الشهادة، تدلّ على أن التوعية لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحسين لتكون أكثر فعالية في إيصال الفهم العميق لأصحاب المشاريع.

٣) عامل المرافق والتجهيزات

يملك مسلخ السيد "هـ" ستة من الجزارين الحاصلين على شهادة الجزار الحلال (JULEHA) والذين تلقّوا التدريب اللازم وحصلوا على شهادة الحلال، وهذا يُظهر أن من حيث الموارد البشرية والتدريب، فإن التنظيم قد تم تطبيقه بشكل جيد. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بإمكانية وصول أصحاب المشاريع إلى المعلومات الفنية، خصوصًا لأولئك الذين ليس لديهم إلمام كافٍ بالنظام الجديد. ولذلك، يجب على الحكومة أن

تضمن تمكين جميع أصحاب المشاريع من الحصول على فرص متكافئة في الوصول إلى المرافق الداعمة لشهادة الحلال.

٤) عامل المجتمع

قام السيد "هـ" بإجراءات الحصول على شهادة الحلال استجابةً لمطالب المستهلكين، وهذا يُشير إلى أن وعي المجتمع بأهمية شهادة الحلال قد ازداد. وكلما ازداد وعي المستهلكين بشأن أهمية شهادة الحلال، ازداد الضغط على أصحاب المشاريع للامتثال لهذه اللوائح. ومع ذلك، فإن الفهم المباشر لأصحاب المشاريع لا يزال غير كافٍ، كما أقرّ السيد "هـ" نفسه بأنه لا يفهم تمامًا إجراءات التسجيل، وهذا قد يؤثر سلبًا على فعالية التنظيم على المدى الطويل.

٥) عامل الثقافة

لقد التزم السيد "هـ" بالتنظيم الجديد، وهذا يدل على أن ثقافة قانونية تتشكل تدريجيًا بين أصحاب المشاريع فيما يتعلق بشهادة الحلال. لكن لا يزال العديد من أصحاب المشاريع يطبّقون اللوائح بدافع الضغط الخارجي (مثل طلبات المستهلكين) وليس بناءً على فهم عميق لأهمية هذه اللوائح. مما يدل على أن ثقافة الامتثال للتنظيم لم تترسخ بالكامل بعد.

٨. مسلخ دواجن "ماكمور جايا" (Makmur Jaya)

يقع مسلخ دواجن ماكمور جايا في شارع باتيمورا، الزقاق الأول، رقم ٨٧، RT 01 RW 08، تِماس، باتو. وقد تأسس هذا المسلخ منذ عام ٢٠١٨، وحصل على شهادة الحلال في بداية عام ٢٠٢٤. ويُعد هذا الإنجاز دليلًا على التزام مسلخ دواجن ماكمور جايا بتوفير منتجات لحوم دواجن حلال وذات جودة عالية للمجتمع، وخاصةً للمجتمع المسلم.

قال السيد "د"، صاحب مسلخ دواجن ماكمور جايا:

"لقد حصل مسلخي على شهادة الحلال في بداية عام ٢٠٢٤. والسبب في قيامي بتسجيل الشهادة يعود إلى أمرين: أولًا، لأنه أصبح من المتطلبات الإلزامية أن تكون المسالخ حاصلة على شهادة الحلال، وثانيًا، بسبب الطلب المتزايد من المستهلكين الذين يواصلون الاستفسار عن وجود شهادة الحلال. وقد علمت بهذه المعلومات من خلال الحملات التوعوية التي نظّمتها حكومة المدينة، وأيضًا من خلال زملائي الآخرين من أصحاب مسالخ الدواجن. وبما أن مسلخي قد استوفى معايير شهادة الحلال منذ البداية، من حيث موقع الذبح وطريقة الذبح الصحيحة، فقد كانت إجراءات الحصول على الشهادة في مسلخي أسرع نسبيًا. بينما لا يزال العديد من أصحاب المسالخ الآخرين لم يستوفوا المعايير، خصوصًا فيما يتعلق بالموقع، وربما كان هذا هو السبب في بطء إجراءاتهم. وقد يكون ذلك ناتجًا عن نقص فهمهم ومعرفتهم بمعايير شهادة الحلال.[٥٤]

[54] Bapak D Selaku Pelaku Usaha Rumah Potong Unggas Makmur Jaya, Wawancara, (Batu, 08 Maret 2025).

تحليل فعالية قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسلخ دواجن ماكمور جايا من منظور سوريونو سوكانتو

١) عامل القانون

لقد تم تطبيق قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ بفعالية في تعزيز امتثال أصحاب المشاريع، وهذا ما يظهر في حصول مسلخ السيد "د" على شهادة الحلال في بداية عام ٢٠٢٤. وكان السبب الرئيسي في التسجيل هو كون ذلك مطلبًا قانونيًا يجب الالتزام به، مما يُظهر أن اللائحة مفهومة ومطبقة في الميدان. ومع ذلك، فإن وجود العديد من المسالخ الأخرى التي لم تحصل بعد على الشهادة يدلّ على أن تنفيذ هذه اللائحة لم يكن شاملاً بعد، كما أن هناك فجوة بين المسالخ التي استوفت المعايير منذ البداية وتلك التي لا تزال في طور التكيّف.

٢) عامل إنفاذ القانون

بناءً على تصريح السيد "د"، فقد حصل على المعلومات المتعلقة بشهادة الحلال من خلال أنشطة التوعية التي نظّمتها الحكومة المحلية، إضافة إلى التواصل مع زملائه من أصحاب المسالخ. ويُظهر ذلك أن دور الحكومة في نشر المعلومات كان فعالًا إلى حدٍ ما، ولكنه لا يزال يعتمد بشكل كبير على شبكة التواصل بين أصحاب المشاريع. ولذلك،

هناك حاجة إلى تحسين طرق التوعية لتكون أكثر تنظيمًا وشمولية، وأن تصل إلى عدد أكبر من أصحاب المسالخ، خصوصًا الذين لم يستوفوا المعايير.

٣) عامل المرافق والتجهيزات

يُعد عامل المرافق والتجهيزات من أهم العوامل، لأن تطبيق أي لائحة يتطلب توفر الوسائل الداعمة لها. ولكن الواقع في الميدان يُظهر أن هذه الوسائل لا تزال غير كافية، حيث يشعر العديد من أصحاب المشاريع أن توفير التجهيزات اللازمة للحصول على شهادة الحلال أمر مكلف وصعب. ولذلك، ينبغي على الحكومة أن توفّر الدعم الفني والحوافز للمسالخ التي لم تستوف بعد الشروط، وذلك لتسريع عملية منح شهادة الحلال.

٤) عامل المجتمع

أوضح السيد "د" أن العديد من المسالخ الأخرى لم تستوفِ المعايير بعد بسبب نقص الوعي لدى أصحابها. ويُشير هذا إلى أن مستوى الوعي والمعرفة بمعايير الحلال لا يزال متفاوتًا. وغالبًا ما يكون الامتثال للوائح نتيجة لضغط المستهلكين أكثر من كونه وعيًا داخليًا من قبل أصحاب المشاريع. ومن هنا، يجب على الحكومة أن تكون أكثر نشاطًا في تثقيف أصحاب المشاريع ليُدركوا أهمية شهادة الحلال، ليس فقط بوصفها التزامًا إداريًا، بل كجزء من مسؤوليتهم تجاه المستهلكين والمجتمع.

٥) عامل الثقافة

بدأ المجتمع في إظهار وعي مرتفع بأهمية المنتجات الحلال، مما يدفع أصحاب المشاريع إلى الالتزام باللوائح، ويسهم ذلك في فعالية تطبيق القانون.

٩. مسلخ دواجن "معلم برويلر"(Muallim Broiler)

يقع مسلخ دواجن معلم برويلر في شارع رايا بندن ريجو رقم ٧٦، RT 05 RW 06، قرية بندن ريجو، منطقة بومياجي. ويُعتبر هذا المسلخ أكبر مسلخ للدواجن في مدينة باتو، فبالإضافة إلى كونه يعمل منذ فترة طويلة، فهو يقوم بتوزيع لحومه على عدة مناطق، منها مدينة باتو ومدينة مالانج ومحافظة مالانج. وقد حصل هذا المسلخ على شهادة الحلال منذ زمن طويل، ثم قام بتجديدها في نهاية عام ٢٠٢٣. ويُعد هذا الإنجاز دليلًا على التزام مسلخ دواجن معلم برويلر بتوفير منتجات لحوم دواجن حلال وذات جودة عالية للمجتمع، وخاصةً للمجتمع المسلم.

قال السيد "ت"، صاحب مسلخ دواجن معلم برويلر:

"بصراحة، إن وجود قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ قد وفّر أساسًا قانونيًا أوضح في عملية ذبح الدواجن والحيوانات المجترة وفقًا للمعايير الحلال. لقد ساهم هذا التنظيم أيضًا في تعزيز الشفافية وزيادة ثقة المستهلكين بمنتجاتنا، لا سيما مع الطلب المتزايد في السوق على اللحوم الحاصلة على شهادة الحلال. أما بالنسبة لتطبيقه، فلم أواجه

أية صعوبات، لأن مسلخي كان يفي بمعايير الذبح الحلال منذ البداية. ومع ذلك، فإننا ندرك أن ليست كل المؤسسات تمتلك نفس الجاهزية للامتثال لهذا التنظيم، خصوصًا من حيث المرافق والمعرفة التقنية. ولهذا، هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم، سواء من خلال حملات توعية أكثر كثافة، أو عن طريق توفير الإرشاد والمرافقة للمسالخ الأخرى التي لا تزال في طور الحصول على الشهادة. وبشكل عام، أرى أن هذا التنظيم فعّال في رفع معايير صناعة الذبح الحلال، لكنه لا يزال بحاجة إلى تحسينات فيما يخص الرقابة والإشراف، حتى تتمكن جميع المسالخ في مدينة باتو من الامتثال بشكل أسرع وأكثر كفاءة."[٥٥]

تحليل فعالية قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسلخ "معلم برويلر" من منظور سوريونو سوكانتو

١) عامل القانون

يرى السيد "ت" أن قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ قد قدّم أساسًا قانونيًا أكثر وضوحًا لصناعة ذبح الدواجن والحيوانات المجترة. وقد ساهَم هذا التنظيم في رفع مستوى الشفافية وتعزيز ثقة المستهلكين، خاصةً مع ازدياد الطلب على المنتجات الحاصلة على شهادة الحلال. ومن منظور فعالية القانون، فإن هذا التنظيم يمتلك مضمونًا واضحًا

[55] Bapak T Selaku Pelaku Usaha Rumah Potong Unggas Muallim Broiler, Wawancara, (Batu, 07 Maret 2025).

ويدعم تحسين جودة المنتجات الحلال، وبذلك يُمكن اعتباره قانونًا فعّالًا من حيث المضمون.

٢) عامل إنفاذ القانون

لم يواجه السيد "ت" أي صعوبات في تطبيق التنظيم، لأن مسلخه كان مستوفيًا لمعايير الحلال منذ البداية. إلا أنه أشار إلى أن العديد من المسالخ الأخرى ليست جاهزة بعد، بسبب نقص التسهيلات والمعرفة التقنية. وقد شدد على أهمية تكثيف جهود التوعية والإرشاد للمسالخ الأخرى التي لا تزال في طور الحصول على الشهادة.

٣) عامل المرافق والتجهيزات

أقرّ السيد "ت" بأن ليس جميع أصحاب المسالخ يمتلكون نفس القدرات للامتثال للتنظيم، لا سيما من حيث المرافق والمعرفة التقنية. وهذا يؤكد أن الاختلاف في القدرات بين المسالخ الكبيرة والمسالخ الصغيرة يشكل عائقًا أمام تطبيق التنظيم. لذلك، هناك حاجة إلى تقديم دعم إضافي على شكل تجهيزات، أو إعانات، أو مرافقة تقنية، ليتمكن الجميع من الالتزام بالمعايير الحلال.

٤) عامل المجتمع

إن وعي أصحاب المسالخ بوجوب الحصول على شهادة الحلال موجود بالفعل، وذلك بسبب الطلب المتزايد من المستهلكين. ومع ذلك، فإن الواقع في الميدان يُظهر أن ليس كل أصحاب المسالخ يمتلكون الفهم التقني الكافي للامتثال للتنظيم.

٥) عامل الثقافة

يُعتبر هذا التنظيم فعّالًا في رفع معايير صناعة الذبح الحلال، مما يدل على أن المجتمع يتقبله كجزء من تحسين جودة المنتجات الحلال. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو ضمان التزام جميع المسالخ في مدينة باتو بالمعايير الحلال بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

١٠. مسلخ دواجن أرتان

يقع مسلخ دواجن أرتان في شارع حسن الدين رقم ١٩٤، حي جونريجو، مدينة باتو. ويُعدّ هذا المسلخ من بين العينات المختارة من المسالخ الأخرى التي لم تحصل بعد على شهادة الحلال، وذلك تماشياً مع هدف الباحث. وقد بدأ هذا المسلخ نشاطه منذ وقت طويل، وتحديداً في سنة ٢٠٢١م.

فيما يلي تصريح السيدة "م" بصفتها صاحبة عمل في مسلخ دواجن أرتان:

"أما بالنسبة للتنظيم المتعلق بوجوب الحصول على شهادة الحلال للمسلخ، فأنا على علمٍ به من خلال بعض الشيوخ في منطقتي. لكن فيما يتعلق بشروط الحصول على الشهادة لمسلخ الدواجن، فأنا لا أعرفها بشكل كامل. في مسلخي، الأهم هو أن

يُذكر اسم الله عند الذبح، لأنني أيضًا مسلمة، فبإذن الله يكون الذبح حلالًا. أما عن سبب عدم تسجيلي للمسلخ حتى الآن، فهو أولًا بسبب ضيق الوقت، ثم لأنني سمعت أن مدة الحصول على الشهادة طويلة. وفيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بشهادة الحلال للمسلخ، فأنا لم أشارك أبدًا في أي جلسة توعوية، لأني لم أتلقَّ أي معلومات عن وجود هذه التوعية، وخاصة عن دورات تدريبية لجزار الحلال (JULEHA)، فأنا لم أسمع بها من قبل."[٥٦]

تحليل فعالية قرار الهيئة لضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسلخ دواجن أرتان من منظور سوريونو سوكانتو أولًا:

١) عامل القانون

يُعتَبر قرار الهيئة لضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ تشريعًا يُستند إليه في تنظيم منح شهادات الحلال للمسالخ. إلا أن هذا القرار لم يُنشر بشكل كافٍ بين جميع أصحاب العمل في مدينة باتو، حيث يظهر وجود فجوة في فهمهم للتنظيم. فمثلًا، السيدة "م" بصفتها صاحبة عمل، كانت تعلم بوجود هذا القرار ولكن دون فهم شاملٍ له. إن جهل الشروط والإجراءات اللازمة للحصول على الشهادة يعيق فعالية هذا التنظيم على مستوى أصحاب العمل.

٢) عامل إنفاذ القانون

[56] Ibu M Selaku Pelaku Usaha Rumah Potong Unggas Artan, Wawancara, (Batu, 08 Maret 2025).

ذكرت السيدة "م" أنها لم تتلقَ أي معلومات تتعلق بالتوعية حول شهادة الحلال أو التدريب على الذبح الحلال (جزار الحلال – جوليهة). وهذا يدل على أن جهود الحكومة أو فريق ضمان الحلال لم تصل إلى جميع أصحاب المسالخ، وخاصة الذين لم يسجلوا بعد للحصول على الشهادة. إن نقص المعلومات الرسمية من الجهات المختصة يؤثر سلبًا على نسبة المشاركة في عملية الشهادة.

٣) عامل والمرافق والتجهيزات

نظرًا لقصور الفهم لدى السيدة "م"، فإنها لم تكن على علم بكثير من الأمور الضرورية، مثل اشتراط وجود اثنين من جزار الحلال في كل مسلخ، ومعايير النظافة، والأدوات اللازمة للذبح. في الواقع، الحكومة قد وفّرت بعض الوسائل، كالدورات التدريبية المجانية للجزارين، وإن كانت بعدد محدود. لذلك، يُفترض أن تكون السيدة "م" أكثر حرصًا على تلقي المعلومات، وأن تعمل الحكومة على توسيع نطاق نشر هذه المعلومات لتصل إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المسالخ.

٤) عامل المجتمع

ترى السيدة "م" أن الذبح في مسلخها حلال لأنها مسلمة وتذكر اسم الله عند الذبح. هذه القناعة الشخصية قد تُعيق تنفيذ تنظيم الشهادة، لأن أصحاب العمل قد يظنون أن

النية الصادقة تكفي دون الحاجة إلى اتباع الإجراءات الرسمية. إلا أن الشهادة الحلال في السياق القانوني تتطلب مطابقة المعايير المعتمدة، لذا لا بد من توعية أصحاب العمل بأهمية الشهادة، ليس فقط من الناحية الدينية، ولكن من أجل الالتزام بالقانون.

٥) عامل الثقافة

ذكرت السيدة "م" أنها حصلت على المعلومات من المشايخ المحليين، ما يُظهر أن الفهم الشعبي لموضوع الشهادة يعتمد أكثر على العلماء والدعاة من السلطات الرسمية. لذا، من المهم أن تُشارك الشخصيات الدينية في عمليات التوعية، مما يُسهِّل قبول الناس لشهادة الحلال على أنها ضرورة شرعية وتنظيمية، وليس مجرد إجراء إداري. وإذا بقيت الشهادة تُنظر إليها من منظور إداري فقط، فسيصعب تحقيق فعالية التنظيم.

١١. مسلخ دواجن رحمة

يقع مسلخ دواجن رحمة في شارع موجوانغي رقم ٤٤، قرية موجورجو، ناحية جونريجو، مدينة باتو. وقد بدأ هذا المسلخ نشاطه منذ سبع سنوات، حيث أُسِّس في عام ٢٠١٨م. وكان هذا المسلخ قد حصل سابقًا على شهادة الحلال، ولكنه لم يُجددها بعد صدور اللائحة الجديدة. ويُعدّ مسلخ دواجن رحمة أحد النماذج من بين المسالخ التي لم تحصل بعد على شهادة الحلال في الوقت الحالي.

فيما يلي تصريح السيدة "ر" بصفتها صاحبة مسلخ دواجن رحمة:

"كان مسلخ رحمة في السابق حاصلًا على شهادة الحلال، ولكن لم يتم تجديدها بعد، ولذلك لم يحصل على الشهادة التي تتوافق مع اللائحة الجديدة. وأرى أن إجراءات التسجيل ومتطلبات الشهادة في النظام الجديد أصعب من السابق؛ مثل وجوب وجود ذابح حلال حاصل على شهادة الحلال وشهادة BNSP، إضافة إلى ضرورة أن يكون الموقع معقمًا. أشعر أن هذه الشروط ستثقل كاهل المسالخ إذا طُبّقت بشكل موحّد على جميع مسالخ الذبح سواء كانت كبيرة أو صغيرة. وكان ينبغي أن يُذكر في اللائحة الجديدة تفاصيل أو تصنيفات لأنواع المؤسسات، ولكن الواقع أن الجميع خضع لنفس الشروط دون تفرقة. أما بالنسبة للمعلومات التي وصلتني، فقد حصلت عليها من أحد زبائني الذي يعمل عادة في تسجيل شهادات الحلال لأصحاب المشاريع الصغيرة. أما عن التوعية من قبل الحكومة، فلم أشارك في أي فعالية حتى الآن، وفي منطقتي لم أرَ أي نشاط يوضح لأصحاب المسالخ أهمية شهادة الحلال أو يبين الشروط اللازمة لها، خصوصًا لأصحاب المسالخ."[٥٧]

تحليل فعالية قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في مسلخ دواجن رحمة من منظور سوريونو سوكانتو

١) عامل القانون

تعتقد السيدة "ر" أن متطلبات اللائحة الجديدة أكثر صعوبة من اللائحة السابقة، وخاصة فيما يتعلق بضرورة وجود مذبح حلال حاصل على شهادة من الهيئة الوطنية

[57] Ibu R Selaku Pelaku Usaha Rumah Potong Unggas Rahmat, Wawancara, (Batu, 08 Maret 2025).

للكفاءة المهنية (BNSP) ومكان الذبح يجب أن يكون معقّماً. ويُنظر إلى قرار BPJPH رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ على أنه يفتقر إلى المرونة لأنه لا يفرّق بين أنواع المؤسسات، بل يطبّق نفس القواعد على جميع المسالخ مهما كانت أحجامها. وإذا لم تأخذ اللائحة بعين الاعتبار اختلاف الظروف بين المؤسسات، فقد تُشكّل عائقًا في التنفيذ، وخاصة على المسالخ الصغيرة التي تعاني من ضعف الإمكانيات والمرافق.

٢) عامل تنفيذ القانون

صرّحت السيدة "ر" بأنها لم تشارك أبدًا في أي نشاط توعوي من الحكومة بخصوص شهادة الحلال. والمعلومات التي حصلت عليها كانت من زبائنها الذين لديهم خبرة في تسجيل الشهادات لحساب المشاريع الصغيرة. هذا يُظهر أن الجهود الحكومية في توعية أصحاب المسالخ لا تزال غير كافية، وأنها لم تصل بعد إلى جميع الجهات المعنية. وإذا لم يتلقَّ أصحاب المسالخ التوجيه المناسب من الجهات المختصة، فإن نسبة الالتزام بالقانون ستكون منخفضة.

٣) عامل المرافق والتجهيزات

تُعتبر متطلبات مثل وجود مذبح حاصل على شهادة BNSP ومكان نظيف للتذكية من أكبر التحديات التي يواجهها أصحاب المسالخ. وإذا كانت المرافق المطلوبة

باهظة أو صعبة المنال، فإن الالتزام بالقانون سيصبح صعبًا. لذلك من الضروري أن توفر الحكومة دعمًا تقنيًا وماليًا لتخفيف العبء عن أصحاب المشاريع.

٤) عامل المجتمع

السيدة "ر" تدرك أهمية شهادة الحلال لأن مسلخها كان معتمدًا سابقًا، لكنها لم تجد الدافع الكافي لتجديد الشهادة بموجب اللائحة الجديدة، وذلك بسبب شعورها بأن المتطلبات الجديدة معقدة وتُثقل كاهلها. وإذا كان هذا الشعور شائعًا بين أصحاب المسالخ، فإن الالتزام بالقانون سيكون ضعيفًا، وبالتالي تقل فعاليته.

٥) عامل الثقافة

على الرغم من أن مسلخ رحمة كان معتمدًا سابقًا، فإن الشهادة لم تُجدَّد بعد. وقد صرّحت السيدة "ر" بأنها لم تفعل ذلك بسبب نقص المعلومات والفكرة السائدة بأن "الذبح باسم الله يكفي". ويجب تغيير هذا النمط الفكري، لأن شهادة الحلال لا تتعلق فقط بالنية وإنما تتعلق بالامتثال للمعايير الرسمية التي تضمن سلامة وشرعية المنتج للمستهلكين، خاصة في بلدٍ مسلم كإندونيسيا.

بناءً على نتائج الملاحظة الميدانية، فإن قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تنظيم نظام ضمان المنتجات الحلال في ذبح

الحيوانات المجترّة والدواجن، من منظور فعالية القانون حسب سوريونو سوكانتو، وبعد قياسه باستخدام العوامل الخمسة، يمكن الاستنتاج بأنه فعال إلى حدٍ ما، لكنه غير مثالي، لأنه لا يزال يواجه عدة تحديات في تطبيقه. إن هذا القرار في جوهره يهدف إلى تعزيز ثقة المستهلك، وخاصة المجتمع المسلم، وتقديم معايير واضحة لكيفية الذبح الصحيح في المسالخ، سواء كانت مسالخ للحيوانات المجترة أو الدواجن. وقد أصبح القرار معروفًا إلى حدٍ كبير بين أصحاب المسالخ، إلا أن العديد منهم يشكون من أن القرار زاد من صعوبة إجراءات تسجيل شهادة الحلال. الكثير من أصحاب المسالخ لا يزالون لا يفهمون كيفية تحقيق المعايير اللازمة لمسالخ حلال. وفي الحقيقة، إن وضوح ودقة اللوائح من شأنه أن يعزز من التزام أصحاب العمل بها، وكذلك من سلامة المنتجات الحلال. ومع ذلك، فإن هذا الوضوح والتفصيل يجب أن يكون مصحوبًا بتوعية ومرافقة فعالة، حتى يتم تنفيذ اللوائح بشكل فعال وتحقق أهدافها. ويتضمن القرار رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ كذلك الشروط المطلوبة لاعتماد المسالخ كحلال، مثل وجوب توفر ما لا يقل عن اثنين من الجزارين الملتزمين بالحلال (JULEHA) في كل مسلخ، وكذلك يحدد كيفية توفير الموقع الذي يتوافق مع معايير الذبح الحلال. ولكن في الواقع، فإن هذا الشرط يشكل عبئًا على أصحاب المسالخ، خاصةً أن القرار لا يفرّق بين أنواع المؤسسات، مما يجعل العديد من المسالخ الصغيرة تجد صعوبة في تلبية هذه المتطلبات.

ث. العوامل التي تعيق حصول بعض المسالخ الخاصة بذبح الدواجن في مدينة باتو على شهادة الحلال

استنادًا إلى البيانات الواردة إلى فريق العمل المعني بالحلال في مدينة باتو، يوجد حوالي عشرين مسلخًا خاصًّا بذبح الدواجن، ومن بين هذا العدد، ثمانية مسالخ فقط حصلت على شهادة الحلال. وهذا يدل على أن هناك عددًا كبيرًا من المسالخ الأخرى لم تحصل بعد على الشهادة، مما يستدعي إجراء بحث لمعرفة أسباب ذلك. والسؤال الذي يُطرح: ما هي العوامل التي تُعيق هذه المسالخ عن الحصول على شهادة الحلال؟ وبعد القيام بملاحظات ميدانية مباشرة، توصل الباحث إلى مجموعة من العوامل التي تُعيق بعض المسالخ عن نيل شهادة الحلال، وهي كما يلي:

أ) قلة فهم أصحاب الأعمال لقرار هيئة ضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣، وذلك بسبب عدم معرفة الكثير منهم بالشروط والمعايير المطلوبة في المسالخ الخاصة بذبح الدواجن للحصول على شهادة الحلال؛

ب) قلة الحصول على المعلومات حول كيفية التقدم بطلب الحصول على شهادة الحلال الجديدة، حيث صرّح بعض أصحاب الأعمال أن عملية تسجيل الشهادة أصبحت أصعب من ذي قبل؛

ت)الاعتراض على المرافق والبنية التحتية المطلوبة وفقًا لمعايير القرار رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣، مثل ضرورة وجود ذبّاحين حاصلين على شهادة الحلال وشهادة من الهيئة الوطنية للكفاءات المهنية (BNSP)، بالإضافة إلى المعايير المتعلقة بمكان الذبح، كما أبدى بعض أصحاب الأعمال اعتراضهم على رسوم التسجيل التي يتم فرضها.

في القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ ولائحته التنفيذية، توجد ثلاث مجموعات من المنتجات التي يجب أن تحصل على شهادة الحلال. الأولى هي منتجات الطعام والشراب، والثانية هي المواد الخام والمشروبات، والثالثة هي منتجات الذبح وخدمات الذبح. كل هذه المنتجات المذكورة أعلاه يجب أن تكون حاصلة على شهادة الحلال في موعد أقصاه ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤، والذي تم تمديده لاحقًا إلى ١٧ أكتوبر ٢٠٢٦. وقد تم إصدار هذه السياسة بسبب وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (UMKM) التي لم تقم بعد بتسجيل أعمالها للحصول على شهادة الحلال، سواء كانت منتجات طعام وشراب، أو مواد خام، أو مسالخ لحيوانات ودواجن. ومن ثمّ، يُؤمَل من هذا التمديد أن يمنح جميع أصحاب الأعمال الفرصة لاستكمال الشروط المطلوبة والحصول على شهادة الحلال.[٥٨]

[58] Badan Penyeleggara Jaminan Produk Halal, https://bpjph.halal.go.id/detail/kewajiban-sertifikasihalal-produk-umk-ditunda-menag-bentuk-keberpihakan-pemerintah

يهدف هذا البحث إلى معرفة العوامل التي تعيق بعض مذابح الدواجن (RPU) عن الحصول على شهادة الحلال، حتى يتمكن أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة (UMK) من الاستعداد لاستيفاء الشروط المطلوبة حسب قدرتهم. إن الحصول على شهادة الحلال لمذابح الدواجن سيُحدث أثرًا إيجابيًّا على أصحاب هذه المشاريع. ومن بين هذه الآثار: زيادة الثقة بالنفس لدى أصحاب الأعمال، وتوسيع السوق، وزيادة ثقة المجتمع بمنتجات الذبح وخدماته. أما العقوبات التي قد تفرض على أصحاب أعمال الذبح وفقًا للائحة الحكومية رقم ٣٩ لسنة ٢٠٢١ بشأن تنظيم ضمان المنتجات الحلال، فهي تشمل: الإنذار الكتابي، الغرامات الإدارية، وحتى سحب المنتجات من السوق. لذلك، يُطلب من جميع أصحاب هذه الأعمال، وخاصةً العاملين في مجال الذبح وخدماته، الإسراع في استكمال متطلبات الحصول على شهادة الحلال لأعمالهم.

ج. تحليل قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في ذبح الحيوانات المجترّة والدواجن في مجازر اللحوم والدواجن بمدينة باتو من منظور المصلحة المرسلة

تُعرف المصلحة بأنها تعني المنفعة، سواءً من حيث اللفظ أو المعنى. وأما المصلحة فلها أيضًا معنى الانفكاك أو التحرر. وبناءً عليه، فالمصلحة المرسلة بحسب الإمام الغزالي هي: كل منفعة لا دليل شرعي عليها بنص معين يُبطلها أو يُراعيها. وتُسمّى المصلحة المرسلة

أيضًا بالمصلحة المطلقة، لأنها لا يوجد دليل يثبت خطأ تطبيقها. ويهدف إنشاء الأحكام بناءً على المصلحة المرسلة إلى تحقيق مصالح البشر وجلب المنافع لهم ودفع المضار عنهم.[٥٩]

وبناءً على ذلك، فإن المصلحة المرسلة هي مصلحة تتوافق مع مقاصد الشريعة، وتُعدّ أساسًا لتحقيق الخير الذي يحتاجه الإنسان، ولتجنّب الضرر عنه. وفي الواقع، أصبحت المصلحة معيارًا لاعتماد الأحكام الشرعية، وذلك مع نموّ الحياة وتطوّرها في المجتمع الإسلامي، الذي يتأثر باختلاف الأحوال والأماكن. وقد ورد في القرآن الكريم، في سورة الحج الآية ٣٤، أن كل عملية ذبح يجب أن تُسبق بذكر اسم الله.

وَلِكُلِّ اُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللّٰهِ عَلٰى مَا رَزَقَهُمْ مِّنْۢ بَهِيْمَةِ الْاَنْعَامِۗ فَاِلٰهُكُمْ اِلٰهٌ وَّاحِدٌ فَلَهٗٓ اَسْلِمُوْاۗ وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِيْنَۙ ٣٤

الترجمة: "لقد شرعنا لكل أمةٍ من الأمم نسكًا (ذبحًا) ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام، فإلهكم إلهٌ واحد، فله أسلموا، وبشّر (يا محمد) المخبتين (الخاضعين والمتواضعين لربهم)."

في إندونيسيا، فإن طريقة الذبح منظّمة أيضًا لضمان أن لا يشعر الحيوان بالألم، ولخروج الدم من جسمه بالكامل. هناك عدّة شروط يجب تنفيذها في عملية الذبح كما ورد في

[59] Syarif Hidayatullah, "Maslahah Mursalah Menurut Al-Ghazali," *Al-Mizan* 4, no. 1 (2018): 115–36.

فتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩، وهي: أولًا: يجب أن يتم الذبح بإراقة الدم من خلال ثلاثة مجارٍ، وهي: مجرى الطعام، ومجرى التنفّس، والوريدان. ثانيًا: يجب أن يتم الذبح بضربة واحدة وبشكل دقيق. ثالثًا: يجب أن يتم الذبح باستخدام أداة حادّة مثل السكين أو السيف. رابعًا: يجب أن يتم الذبح بطريقة جيّدة وصحيحة لتقليل شعور الحيوان بالألم.[٦٠]

يُفعل كلّ هذا لتحقيق المصلحة للمجتمع، حتى يكون اللحم المستهلك خالياً تمامًا من الدم، ويكون صحيًّا وطويل الأمد. وأما اشتراط وجود شهادة الحلال في المسالخ (RPH) ومجازر الدواجن (RPU)، فإنّما هو لضمان حِلّية المنتج، والتأكّد من أنّ اللحم المتداول مطابق تمامًا للشريعة الإسلامية، وتجنّبًا لاحتمال اختلاطه بمكونات غير حلال أو الذبح بطريقة غير شرعية. إضافةً إلى ذلك، فإنّ شهادة الحلال في المسالخ والمجازر ترفع من ثقة المستهلكين، لأنّ إندونيسيا من الدول ذات الأغلبية المسلمة، ومن ثمّ فإن وجود معيار الحلال في المسالخ والمجازر أمرٌ بالغ الأهمية لتعزيز ثقة المستهلكين. والذبح الشرعي لا يعود نفعه فقط على المستهلك المسلم، بل يُفيد الجميع، لأنّ الذبح وفقًا للشريعة يجعل اللحم أطول عمرًا، وأكثر نضارة وصحة. وبذلك يُستنتج أنّ هذه الإجراءات تُحقّق منافع عظيمة إذا طُبِّقت. وأما المصلحة لأصحاب الأعمال في المسالخ ومجازر الدواجن، فهي في استمرار

[60] Fatwa MUI Nomor 12 Tahun 2009

نشاطهم التجاري من خلال تحسين المعايير وزيادة القدرة التنافسية، كما أن شهادة الحلال تضيف قيمة أكبر للمنتج. وإن كان لا يوجد نصّ صريح يُلزم بأن تكون المسالخ والمجازر حاصلة على شهادة الحلال، إلا أنّ هذا يُفهم من معاني النصوص التي توجب التسمية عند الذبح، وتحثّ على أكل الطيّب من الطعام.

الباب الخامس

إختتام

أ. الخلاصة

بناءً على نتائج التحليل من البحث الذي تمّ إجراؤه، يمكن استخلاص ما يلي:

١. بناءً على المعلومات التي تمّ الحصول عليها من خلال الملاحظة، فإنّ تنفيذ نظام شهادة الحلال في مدينة باتو يمكن اعتباره نشطًا في بعض الأماكن. ويتجلى ذلك من خلال وجود التوعية التي تقدّمها فرقة العمل الخاصة بالحلال (Satgas Halal) إلى جمعيات أصحاب الأعمال في بعض المناطق، بالإضافة إلى أنّ الجهات المختصة نشطة في تقديم المعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن لأي شخص الوصول إليها. كما أنّ عملية التسجيل للحصول على شهادة الحلال في مدينة باتو قد أصبحت متوافقة مع سياسة الهيئة المعنية بالحلال (BPJPH)، حيث إنّ التسجيل يتم عبر بوابة واحدة وهي إلكترونية. ونظام التسجيل المتبع في مدينة باتو يتمثل في طريقتين، وهما: "التصريح الذاتي" (Self Declare) و"النظام العادي" (Reguler).

٢. في التطبيق العملي، يمكن القول إنّ فعالية قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال (BPJPH) رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ في دور ذبح الحيوانات المجترّة والدواجن في مدينة باتو فعّالة إلى حدٍّ ما، لكنها لم تبلغ المستوى الأمثل بسبب التحديات التي لا تزال قائمة في تنفيذها. لقد قدّم هذا القرار معيارًا أوضح بخصوص إجراءات الذبح الحلال، بما في ذلك اشتراط أن يكون الذبّاح حاصلًا على شهادة، وأن يكون مكان الذبح مستوفيًا لمعايير النظافة والحلال. ومع ذلك، في الواقع لا تزال هناك بعض العقبات، وخصوصًا من ناحية تطبيق القانون، لا سيما فيما يتعلّق بنقص التوعية والمرافقة لأصحاب دور الذبح، ممّا أدى إلى أن كثيرًا من أصحاب الأعمال لا يفهمون تمامًا متطلبات شهادة الحلال. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ عامل المرافق والتجهيزات يمثّل عقبة كبيرة، خصوصًا لدور ذبح الدواجن الصغيرة التي لا تمتلك البنية التحتية المطلوبة وفقًا للمعايير. كما أنّ التكاليف العالية لعملية الحصول على الشهادة، بما في ذلك شهادة الذبّاح وتعديل مكان الذبح، تُشكّل عبئًا إضافيًا يشعر به كثير من أصحاب الأعمال، وخصوصًا من هم في بداية مشوارهم التجاري. ومن منظور المصلحة المرسلة، فإنّ هذه اللائحة تهدف إلى تحقيق منفعة عامة، خاصة في ضمان حلالية منتجات اللحوم المتداولة في المجتمع. ومع ذلك، فإنّ تطبيق هذا القرار

— إذا ما أُخِذ من منظور المصلحة المرسلة — يجب أن يراعي التوازن بين المنفعة والتكلفة التي يتحمّلها أصحاب الأعمال. فإذا كانت هذه التكاليف مرهقة دون وجود دعم وحلول كافية، فإنّ هذه اللائحة قد تُعيق فعليًا أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على شهادة الحلال، مما قد يُعطّل نمو قطاع ذبح الحيوانات الحلال في الاقتصاد.

ب. التوصيات

بناءً على النتائج والاستنتاجات، يقدّم الباحث التوصيات التالية والتي يمكن أن تكون مدخلات مفيدة للجهات المعنية، وهي كالتالي:

١. على الجهات المنظّمة لشهادات الحلال أن تقدّم التوعية الشاملة في مدينة باتو، وذلك حتى يتمكن جميع أصحاب الأعمال من معرفة أهمية الحصول على شهادة الحلال.

٢. لكي تُطبّق هذه اللائحة بشكل أكثر فعالية ووفقًا لأهدافها، ينبغي تعزيز جانب التوعية والإرشاد الفني، بالإضافة إلى تخفيف تكاليف الشهادة على المشاريع الصغيرة. ومن الأفضل كذلك أن تتضمن اللائحة توضيحًا لتصنيف أنواع خدمات الذبح، حتى لا يشعر أصحاب الأعمال بالإثقال. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على

أصحاب الأعمال أن يدركوا بأنّ الالتزام بأساليب الذبح الموافقة للشريعة الإسلامية أكثر نفعًا، ويؤدي إلى نتائج أفضل للحوم المذبوحة. كما ينبغي تغيير التفكير القائل: *"المهم أن يُذبح باسم الله"*، وأن يكونوا أكثر نشاطًا في البحث عن المعلومات المتعلقة بالتشريعات الجديدة، وأن يحافظوا على التزامهم بضمان حلالية المنتجات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. وفي هذا السياق، يجب على الحكومة والجهات ذات الصلة أن تكون أكثر فاعلية في تقديم الدعم والإرشاد لأصحاب الأعمال، سواء في فهم التشريعات أو في تجهيز المرافق والمعدات المطابقة لمعايير الحلال. ومن خلال هذه الخطوات، يمكن أن يُنفّذ قرار هيئة ضمان المنتجات الحلال رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ بشكل أكثر كفاءة، ليس فقط كواجب إداري، بل كأداة حقيقية تحقق الفائدة لأصحاب الأعمال، والمستهلكين، وصناعة المنتجات الحلال بأكملها.

المراجع

الكتب

Amiruddin dan Zainal Asikin, *Pengantar Meotde Penelitian Hukum*. PT Raja Grafindo Persada, Jakarta, 2012.

Atmasasmita, Romli, *Reformasi Hukum,Hak Asasi Manusia &Penegakan Hukum*. Mandar Maju:Bandung, 2001.

Effendi M. Zein, Satria, *Ushul Fiqh*. Jakarta: Kencana, 2017.

Firdaus, *Ushul Fiqh Metode Mengkaji dan Memahami Hukum Islam Secara Komprehensif*. Depok: Raja Grafindo Persada, 2017.

J Moleong, Lexy, *Metode Penelitian Kualitatif*. Bandung: Remaja Rosdakrya, 2004.

Pramono, Budi, *Sosiologi Hukum*. Surabaya: Scopindo Media Pustaka, 2020.

Siddiq Armian, Muhammad, *Penentuan Metode & Pendekatan Penelitian Hukum*. Banda Aceh: Lembaga Kajian Konstitusi Indonesia (Lkki), 2022.

S. Nasution, *Metode Research (Penelitian Ilmiah).* Jakarta: PT. Buana Aksara, 2001.

Soekanto, Soerjono, *Efektivitas Hukum dan pengaturan sanksi*. Ramadja Karya:Bandung, 1988.

Soekanto, Soerjono, *Faktor-Faktor yang Mempengaruhi Penegakan Hukum*. Raja Grafindo Persada:Jakarta 2008.

Soekanto, Soerjono, *Penegakan Hukum*. Bina Cipta:Jakarta, 1983.

Soekanto, Soerjono, *Faktor-Faktor yang Mempengaruhi Penegakan Hukum.* Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, 2007.

Solikin, Nur, *Pengantar Metodologi Penelitian Hukum*, Tim Qiara Media. Pasuruan: CV. Penerbit Qiara Media, 2021.

Sugiyono, *Metode Penelitian Kuantitatif, Kualitatif, dan R&D*. Bandung: Alfabeta, 2017.

Syarifuddin, Amir, *Ushul Fiqh.* Jakarta: Prenada Media Group, 2011.

المجلات

Apriani, Fitri. "Penerapan Sistem Jaminan Halal Pada Rumah Potong Hewan (Rph) Ruminansia Kota Singkawang." *Cross-Border* 5, no. 2 (2022): 1717–23. http://ejournal.insud.ac.id/index.php/Maqashid/article/view/1185

Aris. "Pemikiran Imam Syafi'i Tentang Kedudukan Maslahah Mursalah Sebagai Sumber Hukum." *Hukum Dektum1* Vol.11, no. 1 (2013): 93–99. https://ojs.uniska-bjm.ac.id/index.php/IQT/article/view/15161

Beno, J, A.P Silen, and M Yanti. "1. Efektivitas Proses Penetapan Label Halal Berdasarkan Undang-Undang Nomor 33 Tahun 2014 Tentang Jaminan Produk Halal Dan Undangundang Nomor 11 Tahun 2020 Tentang Cipta Kerja." *Braz Dent J.* 33, no. 1 (2022): 1–12.

Fahrika, A. Ika, Siradjuddin Siradjuddin, and Ahmad Efendi. "Potensi Dan Peluang Pengembangan Sumber Daya Manusia Industri Halal Di Indonesia." *Eqien - Jurnal Ekonomi Dan Bisnis* 12, no. 04 (2023): 426–34. https://doi.org/10.34308/eqien.v12i04.1523.

Farhan, Mohammad, and Fajar. "Efektifitas Peraturan Sertifikasi Halal Bagi Pelaku Umkm Jamu Di Bangkalan." *Qawwam : The Leaders Writing* 2, no. 2 (2021): 180–88. https://www.academia.edu/34073629/pengaruh_pencantuman_label_halal_te

rha.

Hamidah, Fatika Rahma. “Efektivitas Badan Penyelenggara Jaminan Produk Halal (BPJPH) Dalam Menerbitkan Sertifikat Halal.” *UIN Syarif Hidayatullah Jakarta* 3, no. April (2022): 49–58.

Karim, Moh. “Ramdhankamil011@Gmail.Com.” *Jurnal Ekonomi Manajemen* Volume 27 (2023): 90–95. https://www.ejournal.insud.ac.id/index.php/keris/article/download/894/716

Pokhrel, Sakinah. ““Analisis Pelaksanaan Penyembelihan Hewan Sesuai Syariat Islam Terhadap RPH (Rumah Potong Hewan) Simpang Rimbo di Kota Jambi,” *INTERNATIONALJOURNALMATHLA’ULANWAROFHALALISSUES* 15, no. 1 (2024): 37–48. https://journal.halalunmabanten.id/index.php/ijma/article/view/99

Rachmadin, Gita Putri, and Norma Fitria. “Implementasi Fatwa MUI Nomor 12 Tahun 2009 Tentang Standar Penyembelihan Halal Terhadap Pemotongan Ayam Di Rumah Potong Ayam (RPA) Kabupaten Trenggalek.” *JIS: Journal Islamic Studies* 3, no. 1 (2024): 6–14. https://yptb.org/index.php/jis/article/view/909

Rahmaniati, Popi, and Dini Nur Hakiki. “Perancangan Sistem Jaminan Halal (SJH) Di Rumah Potong Ayam TPA Akbar Bandar Lampung.” *IJMA: International Journal Mathla’ul Anwar of Halal Issues* 1, no. 2 (2021): 89–98. https://journal.halalunmabanten.id/index.php/ijma/article/view/32

Sandela, Ilka, Adella Yuana, and Putri Kemala Sari. “Pengaturan Sertifikasi Halal Bagi Rumah Pemotongan Hewan (RPH) Di Indonesia.” *Ius Civile: Refleksi Penegakan Hukum Dan Keadilan* 7, no. 2 (2023): 56. https://doi.org/10.35308/jic.v7i1.8451.

Syahriyal, Muhammad Iqbal, Safarul Aufa. “Efektivitas Label Halal … Syahriyal, Muhammad Iqbal, Safarul Aufa” 8, no. 3 (n.d.): 1.

https://jurnal.usk.ac.id/JPED/article/download/33417/21185

الإنترنت/الموقع

BPJPH, https://bpjph.halal.go.id/detail/tentang-bpjph

Badan Penyeleggara Jaminan Produk Halal, https://bpjph.halal.go.id/detail/kewajiban-sertifikasihalal-produk-umk-ditunda-menag-bentuk-keberpihakan-pemerintah

BPK Kota Batu, https://jatim.bpk.go.id/kota-batu/#

Wikipedia, https://id.wikipedia.org/wiki/Hewan_pemamah_biak diakses pada 19 September 2024

التشريع

Bab III Putusan BPJPH Nomor 77 Tahun 2023 Tentang Pedoman Penyelenggaraan Sistem Jaminan Produk Halal Dalam Pemottongan Hewan Ruminansia dan Unggas.

Fatwa MUI Nomor 12 Tahun 2009

المرفقات

الصورة.١	الصورة.٢
مقابلة فريق عمل الحلال في مدينة باتو	مقابلة في مسلخ مدينة باتو
الصورة.٣	**الصورة.٤**
مقابلة في مسلخ الدواجن برابو Prabu	مقابلة في مسلخ الدواجن Good Food

الصورة.٥	الصورة.٦
مقابلة في مسلخ الدواجن Sumber Urip	مقابلة في مسلخ الدواجن Muallim Broiler
الصورة.٧	**الصورة.٨**
مقابلة في مسلخ الدواجن Makmur Jaya	مقابلة في مسلخ الدواجن Om Herman

الصورة.٩ مقابلة في مسلخ الدواجن Hj. Nur Rohmah	**الصورة.١٠** مقابلة في مسلخ الدواجن Golden Unggas
الصورة.١١ مقابلة في مسلخ الدواجن Artan	**الصورة.١٢** مقابلة في مسلخ الدواجن Rahmat